الأمم المتحدة

A/58/555

الجمعية العامة

Distr.: General
6 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية مقدم من رئيس الجمعية العامة

١ - التقى في الجمعية العامة في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ما يزيد على ١٩٠ حكومة، الكثير منها على المستوى الوزاري، إلى جانب ٣٥ منظمة حكومية دولية، مَثّل البعض منها كبار مسؤوليها، و ٥٠ طرفا من أطراف المجتمع المدني ذات المصلحة من قطاع الأعمال والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وكان من دواعي سروري أن أترأس اجتماعا ألقى فيه لأول مرة كل من رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي كلمة أمام الجمعية العامة في جلسة عامة. وألقى كلمة أيضا نائب مدير منظمة التجارة العالمية وكبار مسؤولي الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية.

٢ - وبحكم مشاركتهم، وبحكم ما صرحوا به هم وكبار المسؤولين الآخرين من شتى المنظمات ذات المصلحة على مدى يومي الحوار، وأُرسلت إشارة واضحة على الدعم الدولي القوي والمتواصل الذي تحظى به عملية مونتيري الفريدة. وهذه مسألة بالغة الأهمية للتنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين في دولنا الأعضاء، في مونتيري بالمكسيك في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٣ - وكان المتكلمون في الحوار صرحاء في تقييماتهم لما تم تنفيذه حتى الآن. وحذا حذوهم خبراء قطاع الأعمال والمجتمع المدني الذين تكلموا خلال اليوم الذي عقدت فيه جلسات بشأن تمويل التنمية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، كانت جزءا لا يتجزأ من الحوار. ومجمل القول إن المشاركين رحبوا بالتقدم حيثما أحرز، غير أنهم ألحوا على ضرورة إحراز

101103 101103 03-60174 (A)

المزيد من التقدم وأشاروا إلى بعض الزلات في بعض المجالات، ولا سيما إلى التطورات المحبطة التي شهدتها التجارة الدولية والتحويلات المالية. وفي هذا السياق، وجهت عدة دعوات من أجل وضع آلية أدق لرصد تنفيذ التزامات مونتيري بشكل متزامن مع تحركنا للأمام، كما وجهت دعوات إلى تحقيق الأغراض المنصوص عليها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وارتأى العديد من المتكلمين ضرورة أن تبلغ البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توافق آراء مونتيري.

٤ - وبلور أحد المشاركين المسألة على النحو التالي: إن الجدل الفكري حسم في توافق آراء مونتيري وأن المطلوب الآن هو أن يجري في جميع المنتديات الدولية استكشاف أفضل السبل للتنفيذ السريع للتعهدات المقطوعة. والمسألة الأساسية في تنفيذ توافق آراء مونتيري هي توافر ''الإرادة السياسية''، وقد حث العديد من المتكلمين على استكشاف كيفية تعزيز الإرادة السياسية.

٥ - وآمل أن تؤتي المناقشات الغنية للغاية التي شهدتها الموائد المستديرة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والحوار التفاعلي الذي أجري في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أُكلها بصورة عملية في المتابعة التي ستقوم بها الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الواضح من خلال الإصغاء إلى الحوار أن المشاركين يرون أن التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (A/58/216) مجدية وأود أن أعرب عن تقديري له ولموظفيه، ولا سيما لمكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على هذا التقرير، وعلى أفكارهم التي وفرت لنا أرضية غنية لأعمالنا المقبلة.

٦ - وتوجز بقية هذا التقرير الموضوعات الرئيسية التي تناولها الحوار الرفيع المستوى. وينبغي أن يُقرأ على ضوء ملخصات الموائد المستديرة الثماني التي ترد في مرفقه.

تعبئة الموارد المحلية

٧ - أكدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مسؤوليتها الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبرزت أهمية تعبئة الموارد المحلية في تمويل التنمية. وأشار العديد من البلدان النامية إلى جهوده الرامية إلى تنفيذ السياسات التي تتوخى تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر، وإلى ضرورة مواصلة المساعي المكثفة لتحقيق هذه الغاية بدعم من الشركاء الإنمائيين.

٨ - وأبرزت البلدان التقدم المحرز في تحسين إدارة الحكم عن طريق الإصلاح المؤسسي وتوطيد الهياكل الديمقراطية، بأمور منها، زيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز أنظمة مكافحة الفساد وتدابير مكافحة غسل الأموال. وشددت على أهمية إحراز تقدم متواصل في هذا

المجال باعتباره أمرا أساسيا في وضع سياسات داخلية فعالة وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار المحلي والدولي. ولاحظت البلدان الأفريقية التقدم المحرز في آلية استعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها مبادرة إقليمية في هذا الصدد. وأكد بعض المشاركين على أهمية الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان باعتبارهما عنصرا في إنجاز التنمية، في حين اعتبر آخرون الديمقراطية هدفا إنمائيا في حد ذاته يستحق الرصد. كما لاحظ متكلمون نتائج الجهود المبذولة لإنهاء النزاعات وضرورة إحراز تقدم متواصل في هذا المجال، باعتبار أن السلم والأمن شرطان ضروريان للتنمية.

٩ - وأقرت البلدان بأهمية تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية المقابلة للدورة الاقتصادية والتي تعزز استقرار الخدمات الاجتماعية والتقديم المتواصل لها على مدى هذه الدورة. ولاحظت الجهود التي بذلت في إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي، وإصلاح التشريعات الضريبية وإدارة وصوغ أطر مالية متوسطة الأجل، مسلمة في الوقت ذاته بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات. وأكدت بعض البلدان أيضا أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة وضرورة صون الإنفاق الاجتماعي في المجالات ذات الأولوية من قبيل الصحة والتعليم، وكذا النفقات المتعلقة بمجال الحد من الفقر والتنمية الريفية والهياكل الأساسية. غير أنه أشير بوضوح إلى أن موارد هذه النفقات في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط منعدمة بصورة خطيرة. وتم التأكيد على حدة هذا المشكل في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. غير أن بعض البلدان أبرز التقدم الكبير المحرز في الحد من الفقر وأشار قليل منها إلى الآفاق الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها.

١٠ - وأبرز العديد من المتكلمين الدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ونمو العمالة، وبالتالي في الحد من الفقر. وقد بذلت عدة حكومات، ولا زالت تبذل، جهودا في مجالات الإصلاح المؤسسي والخصخصة وعند الاقتضاء التحرير الاقتصادي، لتعزيز تنميتها، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١١ - واعتبر تعزيز نقل التكنولوجيا والمهارات والاستثمار من البلدان الصناعية أمرا مهما لتنمية القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت تنمية قطاع مالي سليم ومتنوع يتيح فرص الاستفادة منه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى، والنساء، والفقراء، أمرا حاسما. ونوه بعض البلدان إلى الجهود التي بذلها وأكد ضرورة مواصلة إصلاحات القطاع المصرفي والإسراع بوتيرتها، وتعزيز الإطار التنظيمي المالي وتطوير الأسواق المالية.

١٢ - وأكدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، معززة في ذلك بالبلدان المتقدمة النمو، أهمية الدعم الدولي لجهودها الداخلية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية. وأكد عدة مشاركين أن وضع السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مقيد بشروط تفرضها الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. ورأى أنه من اللازم تبسيط الشروط ومواءمة ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تعزيز التحكم في السياسات المحلية والأولويات الإنمائية. وأكد المانحون والبلدان المستفيدة أهمية قيام الشراكات بين الأطراف المتعددة ذات المصلحة فيما يتعلق بالمساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات في مجالات السياسات الداخلية ذات الصلة باعتبارها وسيلة لدعم السياسات الداخلية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

١٣ - أكد العديد من المشاركين الدور المهم الذي تقوم به تدفقات الأموال الخاصة باعتبارها أحد مصادر الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمهارات والنمو الاقتصادي للحد من الفقر في البلدان النامية، ودعا البعض إلى استكشاف كيفية تعزيز هذه التدفقات. وتم التأكيد على أنه لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الأموال الخاصة الأخرى لا بد من أن تهيئ السياسات الداخلية في البلدان النامية المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي. وأشير أيضا إلى ضرورة إقامة أطر مؤسسية لتشجيع الاستثمار ودعمه وحمايته من المخاطر السياسية.

١٤ - وشدد المتكلمون أيضا على دور المؤسسات المالية الدولية في تشجيع تدفقات الاستثمار الخاص الأجنبي. وقال عدة متكلمين يمثلون الحكومات إنه لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تزيد تلك المؤسسات دعمها لتنمية الهياكل الأساسية الضرورية، بما فيها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥ - وأشير إلى أن ثمة قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يحول دون التدفقات المالية الخاصة. وفي هذا الصدد، اقترح بعض ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تضع المؤسسات المالية الدولية آليات للتخفيف من المخاطر السياسية. ورئي أهمية أن تزيد تلك المؤسسات من استخدام الأدوات المالية التي طورت في القطاع الخاص لتحسين إدارة المخاطر التجارية والمالية المقترنة بالاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٦ - وجرى التسليم بأن الربح هو الباعث الذي يحرك الاستثمار الخاص. وبالتالي فإن موارد القطاع الخاص قد لا تكون متاحة دائما في الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها لبلوغ الأهداف الإنمائية. وبناء عليه، أشار عدد من المتكلمين إلى أن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في قطاعات رئيسية من قبيل الهياكل الأساسية والصحة والتعليم، من شأنه أن يعمل على حل هذا المشكل في بعض البلدان.

١٧ - وناقش عدة متكلمين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص شتى الأدوات الكفيلة بتحسين تدفق المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار في البلدان النامية. فهذه الأدوات من شأنها أن تسد الفجوة الإعلامية وأن تعزز ثقة المستثمرين. وفي هذا الصدد، دُعمت عدة مشاريع نموذجية لقطاع الأعمال، بما فيها إقامة مركز لتبادل المعلومات المتعلقة بالبلدان النامية يجري تصميمه خصيصا لتلبية احتياجات المستثمرين.

١٨- وركز عدة متكلمين الانتباه على تحويلات العمال المهاجرين باعتبارها مصدرا مهما للتدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وقدر مجموع التحويلات المسجلة بحوالي ١٠٠ بليون دولار سنويا؛ وتفوق هذه التحويلات المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار الضعفين وتمثل ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا أحكم توجيه هذه التدفقات، يمكن أن تكون مصدرا مهما للغاية لتمويل الاستثمار. واقترح عدة مشاركين في المناقشة إيلاء العناية لهذه التدفقات في عملية تمويل التنمية.

١٩ - ولاحظ عدة مشاركين من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة انخفض رغم الجهود التي بذلتها البلدان النامية لتحسين بيئة الأعمال والإطار التشريعي والتنظيمي بطريقة تكفل بها تكامل شروط استقطاب التدفقات المالية ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. وأُكِّد أن الاستثمار الأجنبي الخاص يتركز في الأساس في عدد محدود للغاية من الاقتصادات، وأنه رغم الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية لاستقطاب واستيعاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أغلبية هذه البلدان لا يزال مستبعدا من التمويل الأجنبي الخاص.

٢٠ - وشدد العديد من المتكلمين على أن السياسات الداخلية في البلدان النامية لا يمكن بمفردها أن تحل مشكلة استقطاب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ولوحظ أن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال يعزى أساسا إلى انخفاض النمو العالمي واختلالات الاقتصاد الكلي والاختلالات المالية في البلدان المتقدمة النمو. ودعا بعض المشاركين إلى تحسين تنسيق السياسات بين البلدان الصناعية الرئيسية لتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي التي تتسبب في تقلب أسعار الصرف والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وتعيق استمرارية التدفقات المالية

إلى البلدان النامية. وفي إطار الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي أنتجت توافق آراء مونتيري، رئي أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع سياسات تتماشى مع الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي والعالمي.

٢١ - ومن بين المسائل الرئيسية التي نوقشت خلال الحوار مسألة اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية إلى الانخفاض. واقترح عدة ممثلين للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية تركيز المناقشة على هذه المسألة في الاجتماع الربيعي السنوي القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية و/أو خلال الحوار الرفيع المستوى المقبل المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٥. وفي الحالة الأخيرة، اقتُرح أن يُطلَب إلى الأمين العام تقديم تقييمات وتحليلات وتشكل أرضية للمناقشة.

التجارة الدولية

٢٢ - ورأى معظم المتكلمين أن سياسات التجارة الدولية تمثل مجالا رئيسيا للاهتمام في منتدى معني بتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب كثير من المشاركين عن استيائه إزاء سياسات البلدان المتقدمة النمو التي رأى أنها تؤثر تأثيرا ضارا على أنشطة التجارة الدولية في البلدان النامية. وأشير من ضمن هذه السياسات إلى الحدود التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على وارداتها من المنسوجات والملابس من البلدان النامية، وإلى دعم المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو الذي يخرج منتجات البلدان النامية من دائرة المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق البلدان الأخرى. ورئي أن سياسات الدعم المذكورة تضر بوجه خاص المناطق الريفية في البلدان النامية، التي عادة ما تعاني من ارتفاع نسبي في معدلات الفقر. واتهم المتكلمون البلدان المتقدمة النمو بإساءة استخدام تدابير ''مكافحة الإغراق'' التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية، حيث يسعى بعضها إلى تقليص حجم المنافسة من الواردات في حالات لا تجيز فيها قواعد منظمة التجارة العالمية فرض هذه الحدود. وإلى جانب حركة رؤوس الأموال والتجارة في السلع والخدمات، رأى كثير من المشاركين ضرورة توفير قدر أكبر من الحرية أمام حركة اليد العاملة في إطار نظام التجارة الدولية. كما وجه المتحدثون الانتباه إلى تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية واستمرار تدني أسعار بعض هذه السلع.

٢٣ - وفيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار ''برنامج عمل الدوحة''، ساد إحساس عام بالقلق إزاء العجز عن التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأشار كثير من المتكلمين

إلى ضرورة استئناف هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن والسعي على وجه السرعة للتوصل إلى نتيجة تعزز التنمية بصورة فعالة وتهيئ لوضع قواعد للتجارة تتسم بالعدل والإنصاف. وأعرب بعض المتحدثين عن قلقه من أن تعكس الاختلافات الجوهرية التي تبدت في المواقف التفاوضية في كانكون اختلافات في نظرة البلدان المتقدمة والنمو والبلدان النامية إلى ''البعد الإنمائي'' في جدول أعمال مفاوضات الدوحة. ودعي إلى التركيز على أساليب التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية التي رئي أنها تتطلب المزيد من الشفافية وإيلاء المزيد من الاعتبار لآراء البلدان النامية.

٢٤ - ومن خلال نظرة أوسع لهيكل نظام التجارة الدولية، أكد كثير من المتكلمين الدور الهام الذي يمكن للتعاون الإقليمي أن ينهض به في التجارة وتدفقات الأموال، والدور الذي يؤديه بالفعل في هذا المجال، ودعوا إلى المضي قدما في تعزيزه. وحث كثير من المتكلمين على أن تصبح التدابير الإقليمية للتجارة ''لبنات'' في صرح نظام متعدد الأطراف لا ''حجر عثرة'' يعرقل بناءه.

٢٥ - باعتبار أن منظمة التجارة العالمية تمثل منتدى عالميا، دعا بعض المشاركين إلى توثيق العلاقة المؤسسية بينها وبين الأمم المتحدة، بما يمكن أن ييسر من النظر على الصعيد الدولي في البعد الإنمائي لسياسات التجارة الدولية بصورة أفضل ويساعد على ترسيخ ترابط هذا البعد مع الأبعاد الأخرى للسياسات الإنمائية. وفي هذا السياق أكد عدد من المتكلمين أن فتح المزيد من الأبواب لممارسة التجارة مع البلدان المتقدمة النمو لا يوفر سوى فرصة، وأنه من الضروري أيضا انتهاج سياسات في البلدان النامية تيسر استجابة العرض، العمل على تعزيز التعاون الدولي الداعم لهذه السياسات.

٢٦ - وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقه إزاء التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث عانى المزارعون في البلدان النامية، وغالبا في أشد البلدان فقرا من آثار التقلب في الأسعار الدولية للسلع الأساسية وانخفاض قيمتها. وكان من بين المقترحات التي طرحت للتغلب على هذا التقلب في الأسعار زيادة المساعدات الإنمائية لمجابهة حلقات التردي في دورات أسعار السلع الأساسية. وطرحت فكرة أخرى تدعو إلى إنشاء آلية توفر ضمانات لأسعار السلع الأساسية لصالح البلدان الفقيرة. واقترح بصورة أعم أن تنظر الأمم المتحدة في هذه المسألة بطريقة أشمل وأكثر تركيزا.

المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى

٢٧ - أبلغ كثير من مندوبي البلدان المانحة عن التقدم المحرز في بلدانهم منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، فيما يتعلق بزيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية. ورحب المندوبون بوجه خاص بما أعلنه كبار المانحين من التزامات إضافية أثناء انعقاد مؤتمر مونتيري، ومن بينهم على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي الذي أعلن أنه سيزيد جماعيا حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ليبلغ ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٦، كخطوة مؤقتة صوب الوصول إلى كامل معدل ٠,٧ في المائة الذي وضعته الأمم المتحدة. وقد حقق بعض البلدان الأعضاء هذا الهدف بالفعل، أو يعمل على وضع جداول زمنية محددة للوصول إليه.

٢٨ - غير أن المندوبين لاحظوا أيضا أن البون ما زال شاسعا بين التدفقات المتوقعة والتدفقات اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد لاحظ عدد من المندوبين الأفارقة أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت قليلة رغم تحسن أوضاع الحكم في بلدانهم عن ذي قبل. ورئي أن نقص التمويل لا يرجع إلى شُح الموارد بل إلى تدني المرتبة التي يحظى بها التعاون الإنمائي نسبيا على سلم الأولويات، مقارنة بأوجه الإنفاق الأخرى للجهات المانحة الحكومية. فبينما ارتفع معدل المساعدة الإنمائية الرسمية بحوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٥٧ بليون دولار، ارتفع حجم الإنفاق العسكري بنسبة ٦ في المائة ليصل إلى ٧٩٤ بليون دولار، دون حساب النفقات المتصلة بالحرب في العراق. كما أن الاهتمام بالمساعدة الإنمائية يضعف فيما يبدو كلما ألمت جائحة بالسلام والأمن الدوليين.

٢٩ - وأثنى المندوبون على الخطوات الإيجابية التي اتخذها البلدان المانحة للمواءمة بين إجراءات المساعدة وتحسين التنسيق فيما بين المانحين، بما في ذلك اعتماد إعلان روما بشأن المواءمة في شباط/فبراير ٢٠٠٣. ولوحظ أن بلدان الاتحاد الأوربي عاكفة على تطبيق توصيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعدم تقييد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، واتفقت في اجتماع مجلسها في أيار/ مايو ٢٠٠٢ على المضي قدما في تخفيف القيود عنها. غير أن كل من البلدان المتلقية والبلدان المانحة اتفقت على أن التقدم كان بطيئا في تحسين فعالية تقديم المساعدات وفي مجال التنسيق. وعلاوة على ذلك، رئي أن ضعف قدرة الاستيعاب في بعض البلدان النامية يمثل عائقا يمنع توزيع الأموال المتاحة للمساعدة في الوقت الراهن.

٣٠ - وبالنظر إلى أن النقص الحاد في أموال المساعدة يمكن أن يهدد السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعا كثير من المتحدثين إلى ضرورة السعي النشط لالتماس موارد وآليات جديدة مبتكرة للتمويل، مثل مرفق التمويل الدولي الذي اقترحته المملكة المتحدة أو فرض مكوس على استخدام المشاعات العالمية أو على المعاملات الدولية المتعلقة بالعملات. ورأى البعض أن إعادة إصدار حقوق سحب خاصة سيوفر المزيد من السيولة الدولية ويتيح للبلدان المتقدمة النمو أن تفرج عن موارد يمكن أن توجه للاستثمار. كما أشير إلى المقترح الداعي إلى تأسيس صندوق التضامن العالمي الذي سيمول عن طريق التبرعات. ودعا كثيرون إلى زيادة الموارد الأساسية للمساعدة الإنمائية التي تقدمها من الأمم المتحدة.

٣١ - وبالنظر إلى المعوقات وجوانب الضعف المتأصلة التي تعاني منها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أكد ممثلو هذه البلدان ضرورة اعتراف المجتمع الدولي بهذه المعوقات وجوانب الضعف خاصة، ومنحها الدعم على أساس تفضيلي. وشدد بعض المندوبين أيضا على أهمية توجيه المساعدات إلى البلدان الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، التي يمثل سكانها نصف سكان العالم وتزاول تأثيرات إقليمية هامة على البلدان النامية الأخرى. ودعا عدد من المندوبين إلى زيادة التعاون المالي بين بلدان الجنوب و تقديم المساعدة إلى الشركاء الإقليميين الأقل نموا وتخفيف أعباء ديونهم. وأعرب بعض المانحين الجدد والمرتقبين، مثل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبسبيلها الآن إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عن اهتمامه بوضع خطط ثلاثية للمساعدة يتولون فيها تقديم المساعدة التقنية إلى واحد من البلدان النامية بينما يوفر طرف ثالث الدعم المالي اللازم.

الدين الخارجي

٣٢ - لاحظ المشاركون أن الكثير من البلدان النامية ما زال يعاني من مستويات للدين الخارجي لا يمكن تحملها، وأن هذا الدين يعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. وسلم كثير من المتكلمين بحدوث تقدم في تخفيض مدفوعات خدمة الدين في البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لكنهم ارتأوا أن الأمر يتطلب المزيد. وعلاوة على ذلك طالب بعضهم ببذل جهد إضافي من أجل إيجاد آليات مبتكرة للتخفيف من وطأة الديون.

٣٣ - ورئي أن جهود المبادرة المذكورة فيما يتعلق بالتخفيف من أعباء الديون تسير بخطى مفرطة البطء. وعلاوة على ذلك، أكد كثير من المتكلمين ضرورة تنقيح معايير القدرة على

تحمل الدين لأنها لا تتيح مخرجا نهائيا من حالة استدانة يستعصي تحملها. ومن ثم، أعرب عدد من الحكومات الدائنة عن عزمه إعادة بحث مسألة ''تجديد الموارد''، وهي آلية ترمي إلى تعميق الجهود الرامية إلى تخفيف عبء المديونية عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تستمر حتى بعد إنجاز العملية غير قادرة على تحمل الدين بسبب توجهات تجارية مخيبة للآمال أو صدمات خارجية. وفي حين أن ذلك قد يعتبر جزءا من الحل، أشار متحدثون إلى أن القدرة على تحمل الديون في كثير من البلدان المنخفضة الدخل تتطلب أيضا أن تشكل المنح، لا القروض، الشطر الأغلب من التدفقات المالية الرسمية المقبلة. ودعا نفر من المشاركين إلى إلغاء ديون أفقر البلدان. وفضلا عن هذا، أكد متكلمون ضرورة أن يبدي الدائنون قدرا أكبر من الامتثال، لأن الوفاء بالتزاماتهم إزاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يسير بخطى وئيدة. واقترحت مجموعة من البلدان في هذا الصدد أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقارير منتظمة عن مدى وفاء البلدان الأعضاء بالتزاماتها إزاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٤ - كما أعرب المندوبون عن القلق بشأن العجز عن تحمل الديون الذي يبديه عدد من البلدان من غير المشمولين بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ودعوا إلى توسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكي تشمل بمظلتها البلدان الأخرى المنخفضة الدخل التي تعجز عن تحمل أعباء الديون و لم يسبق النظر في حالتها من قبل.

٣٥ - وسلط الضوء على مشكلة الديون في البلدان المتوسطة الدخل، التي ما زال بعضها يعاني أزمات مديونية حادة يتطلب حلها في كثير من الأحيان جهودا طويلة ومضنية وباهظة من كل الجهات المضطلعة بحلها. وعليه، طالب المشاركون باستمرار النظر في تأسيس آلية مناسبة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وفي هذا الصدد، رأى كثير من المتكلمين، أن الأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، يمكن أن تكون منبرا شرعيا لمعالجة هذه القضية، ومن ثم، اقتُرح أن تنهض الأمم المتحدة بدور أنشط في تيسير النظر في سبل إعادة هيكلة الديون السيادية. ويتمثل أحد الخيارات المتاحة في هذا الخصوص، في اقتراح الأمين العام تشكيل فريق غير رسمي متعدد الأطراف من أصحاب المصلحة لدراسة آليات حل مشكلة الديون، مع إعداد تقارير عن مداولاته وتوصياته وتقديمها إلى دوائر صنع القرار الحكومية الدولية المناسبة.

القضايا المنهجية والمؤسسية

٣٦ - رأى بعض المشاركين أنه من جملة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي مسائل تعزيز الترابط العام وتحسين الهيكل المالي الدولي - بما في ذلك الجوانب المتصلة بالرقابة

المتماثلة والسيولة ومنع الأزمات. وأشار عدة متكلمين عند معالجة مسألة الترابط إلى أبعادها الكثيرة الوطنية والإقليمية والدولية والمتعددة الأطراف. وأكدوا أنه من المهم معالجة تفاعلاتها، والتقدم بخطى متزامنة في العمل على تعزيز الترابط على شتى الأصعدة. فعلى الصعيد الوطني، يتعين أن تتسق التدابير والسياسات الاقتصادية مع السياسات والأهداف الاجتماعية. ويلزم أيضا، لتكوين شراكة فعالة مع المانحين، وضع سياسات وأهداف اجتماعية تراعي الأهداف الإنمائية للألفية. وهو ما يقتضي ترابط النُهج والإجراءات المتبعة في الوزارات والأجهزة الحكومية الرئيسية، كما يحتاج دعما شعبيا ومشاركة فعلية من البرلمان. رغم أن توافق آراء مونتيري يتضمن توجهات رئيسية للسياسات المحلية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك ينبغي ألا يؤدي إلى مجانسة السياسات والنهج في البلدان المتلقية.

٣٧ - وأشار عدد من المتكلمين إلى مسألة التفاعل بين الإجراءات المحلية وسياسات التعاون الدولي. ورأوا أن تدفقات المعونة يمكن أن تحرز نتائج أفضل لو أزيلت التدابير التي تشوه أو تعوق التجارة في البلدان المانحة. وأن سياسات الاقتصاد الكلي ونمو الاقتصادات في البلدان المانحة الرئيسية تترك آثارا كبيرة على البيئة التي تواجهها الاقتصادات الأخرى. وبوسع النمو المستدام في هذه البلدان إذا صحبه استقرار في أسعار الصرف والأسواق المالية بشكل معقول أن يحقق الكثير في حفز النمو على نطاق العالم. ولذلك، فإنه من الحيوي على نحو ما أشار إليه توافق آراء مونتيري، أن يراعي في وضع السياسات في الاقتصادات الكبيرة ما تحدثه من آثار على بقية العالم.

٣٨ - وفي معظم الحالات ساهم الحوار بين الشركاء في السياق الثنائي أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف على تحسين أوجه التماسك والاتساق. ومن المهم تعزيز الملكية في البلدان المتلقية وزيادة التنسيق بين المانحين وتوحيد إجراءات المعونة وخفض تكاليف معاملاتها. ومن الضروري أيضا مواءمة صياغة أوراق استراتيجيات الحد من الفقر مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، والتوفيق بين مرفق النمو وخفض الفقر التابع لصندوق النقد الدولي مع أوراق استراتيجيات خفض الفقر. ومن الضروري كذلك ألا تطغى المشروطية ودعم التكيف على الاهتمامات المتعلقة بتحقيق التنمية البشرية.

٣٩ - وأعرب عدد من المتكلمين عن رأي مفاده أن تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتحقيق التساوق والاتساق في القضايا والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية والبيئية يتطلب زيادة الاستفادة من الأمم المتحدة. وتشير الولايات المشمولة بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، وتوافق آراء مونتيري والمؤتمرات العالمية

الأخيرة إلى ذلك الاتجاه. وفضلا عن ذلك، فإن العملية الحكومية الدولية التي تشمل جميع بلدان العالم ومشاركة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها والإجراءات المبتكرة لمشاركة المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، جعلت من الأمم المتحدة المنتدى الطبيعي والأكثر ملاءمة لمعالجة المسائل ذات الصلة بالإدارة الاقتصادية العالمية. ويعتبر الحوار الرفيع المستوى الحالي الذي يضم الأطراف المعنية الرئيسية في مونتيري ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والكيانات الإقليمية، برهانا واضحا على ذلك. وفي الوقت ذاته، ومثلما ذكر أحد الوزراء، فإن الولايات السابقة ومتطلبات التساوق العالمي والمواءمة والاتساق تشكل الأفكار الرئيسية لتعزيز الأمم المتحدة.

٤٠ - وفي الاجتماعات العامة ومداولات الموائد المستديرة برز العديد من الاقتراحات المتعلقة بتعزيز الإدارة والاتساق على الصعيد العالمي بغية التحرك بتوافق آراء مونتيري إلى الأمام. ودعا عدد من ممثلي البلدان، بدعم من المجتمع المدني إلى إقامة علاقة مؤسسية أكبر بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ودعا آخرون إلى النظر بعمق في القضايا ذات الصلة بالتساوق والاتساق العالمي، وبطريقة أكثر تركيزا داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح بعض الوزراء دراسة وفحص أشكال جديدة للتفاعل المثمر بين مختلف الأطراف المعنية، في حين أوصى آخرون بإجراء استعراض داخل الأمم المتحدة للاقتراحات الحالية المتعلقة بتعزيز العلاقة والتفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأيد بعض المتحدثين في هذا الصدد زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز النظام المتعدد الأطراف.

٤١ - وفي سياق الإشراف على الاقتصاد العالمي ورصد التعاون الاقتصادي الدولي والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ركز عدد من المداخلات على ضرورة إنشاء هيئة دولية قوية وفعالة، كإنشاء مجلس الأمن الاقتصادي والاجتماعي، أو زيادة تعزيز وتوطيد أركان المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورئي أنه ينبغي في المرحلة الانتقالية وقبل أن يتحقق أي من هذه الخيارات، أن يجري في سياق الترتيبات المعززة على مستوى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معالجة القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية ضمن إطار الأمم المتحدة. واقترح بعض المشاركين أيضا أن ترعى عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية إنشاء منتديات غير رسمية للمناقشة، وأن تجمع بين الأطراف الرئيسية ذات الصلة ضمن نهج متعدد التخصصات لإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق التساوق والتعاون في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة.

٤٢ - وفيما يتعلق بضرورة رصد الاتساق في السياسات الوطنية المتعلقة بنمو العمالة، أشار أحد المشاركين إلى أن هذه الولاية كانت ستمنح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب ميثاق هافانا لكنها لم تنفذ أبدا، وقال إن الإشراف المنصوص عليه في مواد الاتفاق المتعلق بصندوق النقد الدولي يُركز على مسألة ملاءمة السياسات الوطنية للاستقرار المحلي لا على توافقها مع النمو الاقتصادي. ورأى أنه ربما يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المحفل الملائم لمناقشة زيادة الاتساق في السياسات، نظرا للطابع العالمي والتشاركي لعمليات الأمم المتحدة، حتى يمكن إيجاد بيئة عالمية مواتية لتحقيق أهداف السياسة الإنمائية المحلية للبلدان النامية.

٤٣ - وكرر المشاركون من جديد أهمية تعزيز التعاون الضريبي الدولي عن طريق زيادة تعزيز تبادل المعلومات وتداول أفضل الممارسات وتنسيق الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف في هذا المجال. وأيدوا توصية الأمين العام المتعلقة بتحويل فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية يمكنها أن تقوم، من جملة أمور، بالمساهمة بشكل أفضل في زيادة تعبئة الموارد من أجل التنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشدد عدد من الممثلين على ضرورة أن تراعي هذه الهيئة الجديدة اهتمامات جميع البلدان بما في ذلك مصالح البلدان النامية الصغيرة.

٤٤ - ودعا عدد من الممثلين من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على الصعيد المتعدد الأطراف، وبصفة خاصة في المؤسسات المالية الدولية. وأبدى تأييد للجهود الحالية المتعلقة بمعالجة هذه المسألة. ولاحظ عدد من المشاركين أنه من الضروري مراجعة حقوق وحصص التصويت في المؤسسات المالية الدولية، نظرا لأنها لم تعد تعكس الواقع الراهن للاقتصاد العالمي بشكل ملائم. ولاحظ بعض الممثلين أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

المداومة على العمل

٤٥ - ساد اتفاق عام على وجوب أن يكون مصب التركيز الرئيسي لعملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية هو رصد وتعزيز الشراكات المتعلقة بتنفيذ توافق آراء مونتيري بجميع جوانبه. وأكد عدد كبير من المتكلمين الحاجة إلى وجود إطار داعم أكثر دقة لرصد تنفيذ اتفاقات والتزامات مونتيري على الصعيدين الوطني والدولي. وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تقدما، تقارير منتظمة عن الإجراءات التي تتخذانها لتنفيذ توافق الآراء.

وأكد بعض المتكلمين على أهمية وضع مؤشرات واضحة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر مونتيري.

٤٦ - وجرى الإعراب عن التأييد العام لزيادة استخدام الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها المتابع العالمي للسياسات ومسائل الاقتصاد الكلي والسياسات والمسائل المالية والتجارية والاجتماعية والبيئية. كما جرى التشديد على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في تشجيع اتباع نهج متكامل ومنسق في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما. وجرى التسليم بشكل واضح بالصلة بين تمويل التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، سواء في قياس التقدم الإنمائي أو المساعدة في توجيه أولويات التنمية.

٤٧ - وسلط عدد كبير من المتكلمين الضوء على الدور الحيوي للحوار الرفيع المستوى الذي ينعقد كل سنتين والاجتماع الربيعي السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية من أجل المضي قدما بعملية مونتيري، وعرضوا أفكارا بشأن كيفية استخلاص الدروس من تجارب الحوار الراهن بغية تحسين الاجتماعات التي تعقد مستقبلا. وأعرب عدد كبير من المشاركين عن تأييدهم لمعظم آراء ومقترحات الأمين العام المتعلقة بكيفية تحسين تنظيم المداولات والتحضير لها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحاجة إلى أن يركز الاجتماع الربيعي المشار إليه أعلاه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مواضيع منتقاة تندرج في إطار موضوع عام هو التساوق والتعاون والتنسيق. وأكد بعض المشاركين أهمية ضمان ومشاركة المديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز وتعزيز هذه المشاركة.

٤٨ - وكان من رأي عدة متكلمين أن فعالية عملية رصد ومتابعة تمويل التنمية تتطلب وجود آلية حكومية دولية إضافية داعمة. وارتأى عديد من المتكلمين أنه يتعين تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوسائل أقوى لكي يؤدي بنجاح المهام الخاصة الموكولة إليه في توافق آراء مونتيري ويحافظ على قوة الدفع التي اكتسبتها عملية تمويل التنمية. وكان هناك طيف واسع من المقترحات في هذا الصدد. فقد أعرب بعض المشاركين عن تأييدهم للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (انظر، A/58/216) بشأن إمكانية إنشاء لجنة تنفيذية أو مكتب موسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقوم على تمثيل جغرافي متوازن، لكي يتشاور مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في التحضير للاجتماع الربيعي

السنوي. وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، حيث اقترحوا تشكيل لجنة لتمويل التنمية للقيام بهذه المهام وما يتصل بها من مسؤوليات بطريقة أكثر إحكاما وانتظاما.

٤٩ - ووفقا لما ذكر أعلاه، قدمت مقترحات لإنشاء أفرقة عاملة لأصحاب المصلحة المتعددين للإسراع بالتقدم في معالجة المسائل الحاسمة في جدول أعمال مونتيري، بما فيها مسألتا التنظيم المالي وإدارة الأسواق المالية.

٥٠ - واقترح متكلمون عديدون اعتبار عام ٢٠٠٥ علامة فارقة هامة في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى الإعراب عن التقدير الشديد للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والبنك الدولي في القيام بحملة إعلامية عالمية ووضع إطار عالمي لرصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح بعض المشاركين أن يكون إطار رصد تنفيذ اتفاقات والتزامات مونتيري مماثلا، حسب الاقتضاء، لإطار رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودُعي إلى تعزيز مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى لها أن تؤدي جميع المهام الموكولة إليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٥٧ على الوجه الملائم.

٥١ - وفي الختام، سلم المشاركون بأن عملية متابعة تمويل التنمية مهمة معقدة تتطلب التزام جميع المعنيين ومساهماتهم وتعاونهم. وأشاروا إلى أن نص توافق آراء مونتيري يتضمن مبادئ توجيهية لهذا المسعى. إلا أن هناك حاجة إلى خطة عمل أكثر تفصيلا لقياس التقدم واستعراضه بصورة أفضل ولتحديد المشاكل وأولويات العمل، وللأخذ بطرائق مبتكرة للتعاون، يشارك فيها بنشاط جميع أصحاب المصلحة المعنيين. والمأمول أن تتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من توفير مبادئ توجيهية لمثل هذه الخطة المعززة للعمل، باعتبار ذلك ثمرة ملموسة للمداولات الثرية التي تجري في إطار الحوار الرفيع المستوى.

المرفق

موجزات لاجتماعات المائدة المستديرة المعقودة على المستوى الوزاري

المحتويات

الصفحة

الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ١٧

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١ ..... ١٧

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢ ..... ٢١

تساوق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية ودعما للتنمية ٢٤

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٣ ..... ٢٤

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٤ ..... ٢٨

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٣٢

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٥ ..... ٣٢

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٦ ..... ٣٦

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل ٣٩

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٧ ..... ٣٩

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٨ ..... ٤٣

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١

الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيسا الاجتماع

بلاس أوبلي، وزير خارجية الفلبين
إنريكه ف. إيغليسياس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

تعميق التعاون الإقليمي

١ - أكد عدد من المتكلمين دور التعاون الإقليمي في دعم توافق آراء مونتيري. وأشاروا إلى أن التعاون الإقليمي والشراكات بين الحكومات، وبخاصة في آسيا وأفريقيا، يُستخدمان بصورة متزايدة بوصفهما مكملين لتنفيذ القرارات والالتزامات الدولية ووسيلة لإضفاء الصبغة المحلية على مبادئ مونتيري. وتحقيقا لهذه الغاية، حققت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خلال فترة قصيرة نسبيا، قفزات تدعو إلى الإعجاب، في إقامة شراكات في القارة بأكملها تدعم كلا من الحكم السديد والأهداف الاجتماعية الاقتصادية. وأحرزت مؤسسات دون إقليمية أخرى في القارة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في منطقة غرب أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في منطقة شرق أفريقيا، تقدما جديرا بالثناء على عدد من الجبهات، منها المواءمة بين التعريفات الجمركية، وتحويل العملة، ووضع لائحة لتنظيم الاستثمار عبر الحدود. ويجري بصورة متزايدة دمج قطاع الأعمال والمجتمع المدني في تلك المبادرات ولا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الشركات، وحقوق الفئات الضعيفة، ومنها النساء والأطفال وضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتصل بأمريكا اللاتينية، أشار المتكلمون إلى التقاليد الثرية التي توجد لدى البلدان في مجال التعاون بين الأقاليم وإلى المبادرة الجديدة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستكشاف أهمية المنافع العامة الإقليمية. وهناك صلة وطيدة بين تعميق التعاون الإقليمي والقيم والمبادئ المشتركة والتحويل التدريجي للشواغل الاقتصادية الأضيق إلى أهداف اجتماعية وسياسية أعم.

٢ - وفيما يتعلق بآسيا والمحيط الهادئ، تناول المتكلمون مبادرات مختلفة لإقامة شراكات اقتصادية استراتيجية بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين، وبين الرابطة واليابان وبينها وبين كوريا الجنوبية. وأشير أيضا إلى الحوار الآسيوي للتعاون الذي ترعاه تايلند ومبادراتها الرامية إلى إنشاء سوق آسيوية للسندات.

٣ - ورئي أنه من الممكن زيادة فعالية التعاون الإقليمي من خلال اتفاق موسع على الأهداف الرئيسية للتنمية. وأن القيم المشتركة تؤدي إلى اعتماد قواعد قانونية تحظى بقبول

متبادل تيسر في نهاية المطاف التعاون السياسي والاقتصادي الأوسع. ويمكن أن ييسر الحوار النشط مع منظمات المجتمع المدني تحقيق رؤية مشتركة.

٤ - وجرى التشديد على الحاجة إلى تعزيز الترابط والتساوق بين السياسات المتعلقة بتحقيق النمو المستدام على الصعيد الإقليمي. وأنه يلزم تناول مسائل الحكم والشراكات وتعزيز التجارة بطريقة متساوقة لضمان تحسن تنسيق الجهود الإقليمية وزيادة كفاءة تخصيص الموارد. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية عملية مراجعة الأقران فيما يتعلق بتقييم ممارسات الحكم على الصعيد المحلي باعتبار ذلك أداة فعالة لتعزيز مبادئ الحكم السديد وتيسير نشر أفضل الممارسات. ويمكن في هذا الصدد أن يكون الرصد المتعدد الأطراف المتوخى في إطار مجموعات إقليمية، كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أداة مهمة لتقييم السياسة الاقتصادية لأعضاء هذه المجموعات.

٥ - ولا يزال السلام حجر الزاوية والركيزة الأساسية للتنمية المستدامة للبلدان النامية. وتشكل مشاركة المجتمع المدني في جهود بناء السلام، بما في ذلك المشاركة الشعبية الموسعة في منع الصراعات، شرطا مسبقا لإحراز أي نجاح في هذا المجال.

تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية

٦ - بعد مرور أكثر من عام على انعقاد مؤتمر مونتيري، لم يتم بعد الوفاء بالتعهدات التي أعلنت في المؤتمر. بل إن تمويل التنمية يتقلص في بعض المناطق، ولا تزال خدمة ديون البلدان النامية فوق طاقة احتمال هذه البلدان كما أن الحواجز التجارية تعرقل التدفق الحر للبضائع والخدمات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٧ - أعربت البلدان النامية والمجتمع المدني عن الأسف لتباطؤ وتيرة زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وكررا تأكيد حاجتهما الملحة للمساعدة الإنمائية. وأشارا إلى المجالات العديدة التي تحتاج إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، ومنها تعزيز التعاون الإقليمي وتمويل الانتخابات وتحسين القطاعات الاجتماعية. وحذرا من أن عدم كفاية مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية سيجعل من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهمة عسيرة للغاية.

٨ - وأكدت البلدان المانحة جهودها الرامية إلى تحسين مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر الاتحاد الأوروبي، الذي تبلغ حصته ٥٣ في المائة من جملة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنه أنجز نحو ثلث تعهده بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام واحد. وأكدت بلدان أخرى للحوار أنها تنجز حاليا ما وعدت به من زيادة مستويات تلك

المساعدة أيضا. وأخيرا، اتفقت كل من البلدان المانحة والبلدان المتلقية على أن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي هو زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية مع زيادة فعاليتها في الوقت نفسه.

تخفيف عبء الدين

٩ - لا يزال كثير من البلدان النامية ينوء بأعباء الديون، فمستويات خدمة الديون تستهلك الجزء الرئيسي من الميزانيات الوطنية وتحد من قدرة البلدان على تخصيص الموارد للقطاع الاجتماعي. وقد أصيبت عدة بلدان نامية بخيبة الأمل من عجز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن تخليص البلدان الفقيرة المدينة من إسار الديون التي لا تستطيع تحملها.

١٠ - إلا أن بعض البلدان المتقدمة النمو أشاد بتلك المبادرة لما تحققه من تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة إذا ما اقترنت بسياسات اقتصادية وطنية سليمة. واعتبر إن المبادرة توفر إطارا جديدا لتقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ودعا المتكلمون أيضا إلى بذل جهود لمعالجة مشاكل ديون البلدان المتوسطة الدخل.

التجارة الدولية

١١ - أعربت عدة بلدان نامية عن أسفها للآثار السلبية لتحرير التجارة، الذي يشكل أحد المزايا المفترضة للعولمة. واشتكت هذه البلدان من أن النظام التجاري الراهن أفقر كثيرا من البلدان النامية. وأُدينت بشدة ''أكذوبة المنافسة التجارية الحرة''، التي باتت تقوم على مجموعتين من القواعد (مركز المعفي لما يدعى 'البلدان المهيمنة' ومجموعة قواعد يتعين على البلدان النامية أن تتبعها).

١٢ - وردت البلدان المتقدمة النمو بأنها تبذل جهودا لتحسين بنية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد قدم بعضها مساعدة تقنية لتمكين البلدان النامية من المشاركة المثمرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

التكامل بين الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري

١٣ - سلم عدد من المتكلمين بوجود تكامل كبير بين إعلان الألفية (والأهداف الإنمائية للألفية) وتوافق آراء مونتيري. وتتمثل المحصلة الكلية لكلتا المبادرتين في إعادة تأكيد ميثاق الأمم المتحدة وبخاصة دعوته إلى السلام والتنمية. وتوجد في هذا الصدد علاقة واضحة بين الصلتين تظهر في تركيز كليهما على الحد من الفقر والحكم السديد وأهمية أن تقوم البلدان ذاتها في المقام الأول بإدارة دفة هذه المبادرات وتولي المسؤولية عنها. ولا يمكن في نظر بعض الوفود التقليل من أهمية تعبئة الموارد المحلية. ولهذا لا بد أن تدعم المبادرات الإقليمية

والمؤسسات المصرفية الإقليمية تهيئة بيئة مواتية يمكن في ظلها تعزيز تعبئة الموارد على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولاحظ بعض المتكلمين أن الدراسات النظرية لعملية متابعة مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية تمت بشكل تضمن إحراز تقدم كبير في مجال الاستراتيجية، والآثار المترتبة على السياسات، وعمليات الاستعراض. وهما أي عملية مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية، يوضعان حاليا موضع الاختبار بشكل متزايد عن طريق التنفيذ، ومن خلال التزام المجتمع الدولي بتقاسم مسؤولياته على الصعيدين الوطني والدولي.

تفاوت مكاسب العولمة

١٤ - أبرز كثير من المتكلمين مسألة تفاوت مكاسب العولمة. وأشاروا إلى أن توقيت ونطاق الجهود الرامية إلى التخفيف من القيود ينبغي أن يراعيا خصوصيات كل بلد لكي يتم تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة. وينبغي أن تظل الاعتبارات المتعلقة بالمساواة على جدول أعمال عملية متابعة مونتيري.

١٥ - وكان من رأي بعض المندوبين، رغم تسليمهم بالتأثير الشديد لقوى العولمة وبمساهمتها، أن ثمار العولمة لا يتم اقتسامها بصورة عادلة وأن هناك أوجه تفاوت أخرى تتفاقم مع المضي في العولمة. وتتجاهل البلدان المتقدمة النمو مرارا وتكرارا دعواتها هي ذاتها إلى تحرير التجارة من خلال الحماية العلنية والمستترة - وخاصة في مجال السلع الزراعية الأساسية. ورئي أن البلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة تتعرض للإهمال بشكل خاص وكثيرا ما لا تعود عليها فائدة من قوى العولمة التي يشهدها هذا القرن.

مقترحات جديدة

١٦ - أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مفهوم السندات الآسيوية، في محاولة للاستفادة على نحو جيد من نسبة من الاحتياطيات الكبيرة لبلدان المنطقة من العملات الأجنبية. وتُستخدم السندات لتمويل تطوير البنية الأساسية. وتجري حاليا مناقشة أنواع أخرى من السندات للاستفادة من المدخرات المحلية في تمويل الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وجرى أيضا تشجيع مبادلات الديون، التي يجري عن طريقها استخدام الحصائل في تمويل أنشطة في القطاع الاجتماعي.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢

الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيسا الاجتماع:

صامويل زبوغار، وزير خارجية سلوفينيا

ك. ي. مواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - بعد ١٨ شهرا من انعقاد مؤتمر مونتيري، أجرى مسؤولون حكوميون كبار وممثلون للمنظمات الدولية وأعضاء من قطاع الأعمال وممثلون للمنظمات غير الحكومية حوارا مثمرا في إطار اجتماع مائدة مستديرة. ولم يكن بوسعنا ونحن نتدارس الأبعاد الإقليمية لتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ألا نعرج على الأبعاد العالمية أيضا. وقد أكدنا من جديد التزامنا بتوافق آراء مونتيري وشددنا على أهمية إبقائه في صدارة جداول الأعمال الدولية, وسلمنا أيضا بالحاجة إلى كفالة التنفيذ التام للالتزامات المتعهد بها في مونتيري ومواصلة الجهود على الصعيد العالمي للوفاء بتلك الالتزامات. وفيما يلي أدناه موجز للمناقشة التي أجريناها.

اعتبارات عامة

٢ - أعرب عدة متكلمين عن انشغالهم إزاء طبيعة عملية العولمة الجارية وعواقبها. وارتأوا أنه على الرغم من اتخاذ مبادرات جديدة وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة في التنمية، إلا أن الاعتبارات الاقتصادية لا تزال تلقي بثقلها على عملية صنع القرار على حساب التقدم الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. ولذلك، فإن ثمة حاجة إلى التحول من النموذج الحالي إلى نظام اقتصادي أكثر عدلا تُلبى فيه احتياجات وتطلعات المحرومين والمستبعدين وتُحترم حقوقهم. وفي هذا الصدد، تستحق الحالة المحددة للشعوب الأصلية اهتماما خاصا. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة التضامن، كما أن نظام القيمة الذي يعمل في إطاره المجتمع الاقتصادي الدولي حاليا يحتاج إلى إعادة تقييم.

٣ - وقد لاحظ عدد من المتكلمين التقدم الكبير المحرز في الجهود التي يبذلها المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف لدمج توافق آراء مونتيري، بما في ذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر، في آليات عملهم. ومع ذلك، رئي أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به نظرا لاستمرار عدم التساوق. ولا تزال بعض البرامج والشروط تفضي إلى نتائج سلبية بالنسبة لتحسين الظروف الاجتماعية. كما أن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان يفضي إلى عدم الاستقرار السياسي، مما يضر أكثر بالتنمية.

٤ - وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء محدودية الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمشكلة العمالة، وشددوا على أن القضاء على الفقر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية. واعتبر العديد منهم أن تهيئة فرص العمل هو السبيل إلى الظفر في الحرب على الفقر. وشدد بعض المشاركين على أهمية معايير العمل، والحاجة إلى إيجاد الوظائف اللائقة. وتم التأكيد على أهمية المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص العمل، وما تقدمه رؤوس أموال المخاطرة من إسهامات لدعم مثل هذه المشاريع.

٥ - وسلم بعض المتكلمين بظهور اتجاهات جديدة تنطوي على مخاطر إضافية بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي، منها على سبيل المثال الترابط المتزايد بين استدامة النمو والأمن. وفيما يشكل الإرهاب الدولي تهديدا لا شك فيه يستوجب القضاء عليه، فإن ثمة ظواهر أخرى غير مشروعة، من قبيل الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والتهريب، ينبغي أيضا التصدي لها. وعلاوة على ذلك، لا تزال مناطق واسعة تخرج عن سيطرة الحكومة في بلدان عديدة، مما يشكل مرتعا خصبا للأنشطة غير القانونية والتهديدات الخطيرة للاستقرار الدولي.

التجارة الدولية

٦ - ساهم انتكاس المفاوضات التي جرت في إطار الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانكون، في زيادة الوعي بالشواغل الإنمائية للبلدان النامية في مجال التجارة. فقد أعرب عدة مشاركين عن مخاوفهم إزاء طائفة من القضايا من قبيل، الإعانات الزراعية، وسبل الحصول على العقاقير الأساسية، وقضايا حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، والزيادة الحادة في التعريفات الجمركية، والوصول إلى الأسواق. وفي أفريقيا، تعذر على بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تصل إلى المستوى المنشود من القدرة على تحمل الدين نظرا للمعوقات أمام صادراتها من السلع الأساسية الناجمة عن الإعانات الزراعية.

٧ - وجرى التشديد على الآفاق والفرص التي تتيحها التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها. والتأكيد على أن توسيع مجال السوق يساعد في خلق الثروات ويمكِّن بالتالي من تعبئة الموارد المحلية. غير أن العديد من المشاركين أشار إلى أن محدودية الهياكل الأساسية تعتبر عائقا أساسيا أيضا أمام التجارة في البلدان النامية. ويحول النقل المحدود والباهظ التكلفة دون تحقيق التكامل التجاري في بعض المناطق، لا سيما في أفريقيا. وأشير إلى إمكانية استغلال الفرص التي أتاحتها الاتفاقات الجديدة، من قبيل إعلان آلما آتا، لتعزيز التجارة داخل الأقاليم.

٨ - وذهب عدة متكلمين إلى أن ثمة حاجة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لحل المشاكل المتعلقة بالاختلال في السلطات والموارد والأصوات. ورئي أنه ينبغي أن يجري التفاوض بشأن المبادرات الإقليمية والثنائية باعتبارها لَبِنات أساسية لبناء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويقوم على القواعد.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٩ - تم التشديد على أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي إحراز تقدم كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية من الناحيتين الكمية والنوعية. ورئي أن الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مونتيري فيما يتعلق بالزيادة في حجم المساعدة يشكل نقطة تحول، لكن حجم الموارد اللازمة يتجاوز بوضوح وإلى حد بعيد الموارد الملتزم بها. وفي هذا الصدد، تكتسي المبادرات الجديدة، من قبيل مبادرة مرفق التمويل الدولي التي تقترحها المملكة المتحدة، أهمية أساسية وينبغي دعمها. وتكتسي شروط المساعدة المقدمة أيضا أهمية حاسمة، ومن الضرورة أن يقدم جزء أكبر بكثير من المساعدة في شكل منح لتجنب التأثير سلبا في قدرة المستفيدين على تحمل ديونهم.

١٠ - وقد تم إحراز بعض التقدم في جوانب مختلفة تتعلق بنوعية المعونة، من قبيل المساءلة بشأن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، وتبسيط الإجراءات ومواءمتها والتعاون فيما بين المانحين، ولكن لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه. وقد تحسن مستوى المساءلة في سياق ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في أفريقيا بفضل آلية استعراض الأقران الموضوعة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ورغم زيادة سيطرة المستفيدين على زمام السياسات العامة وزيادة مشاركة المجتمعات المشمولة بالبرامج، إلا أنه حينما تصبح الأمور ذات طابع تقني، ينزع المانحون غالبا إلى أخذ زمام القيادة. وعلاوة على تحسين القدرة الذي ينجم عن زيادة امتلاك زمام الأمور فإنه ينجم عنها أيضا حدوث تحول ثقافي. وتشجع ورقات استراتيجية الحد من الفقر على إشراك الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في توزيع المعونة. وأخيرا، فإن شروط المعونة قد تكون أكثر فعالية لو كان بمقدور المستفيدين أن يؤثروا في أهدافها.

الدين الخارجي

١١ - رغم التقدم المحرز في الحد من مدفوعات خدمة الدين، ثمة شعور بأن الزخم قد تباطأ في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن اتخاذ تدابير جديدة قد يكون ضروريا حتى بالنسبة للبلدان غير المؤهلة للاستفادة من المبادرة. وقد دعا عدة متكلمين أيضا إلى إدخال تحسينات على المعايير المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين، لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يستمر في عدم قدرته على تحمل الدين بعد بلوغ نقطة الإكمال. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة معالجة مشكلة البلدان التي لا تندرج ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعاني أوضاعا تنم عن عدم القدرة على تحمل الدين. ودعي إلى إعطاء الأمم المتحدة دورا في القرارات التي تتخذ للتخفيف من الدين، بالإضافة إلى مؤسسات بريتون وودز.

تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

١٢ - شدد عدة متكلمين على أهمية حشد الموارد المحلية لتمويل التنمية. ورئي أن ذلك يتيح للبلدان النامية مزيدا من السيطرة على عملية التنمية فيها، لأن الموارد المحلية لا تعاني من أوجه القصور التي تعاني منها الموارد الخارجية. فالموارد الخارجية متقلبة وتزيد عادة من مديونية البلدان ولا تفي في الغالب إلا بحصة ضئيلة من الاحتياجات المالية للبلدان. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير النظم المالية يزيد من إقبال المستثمرين الأجانب على البلد المعني. وفي هذا الصدد، جرى تأكيد أهمية تهيئة فرص الاستثمار حتى يتسنى توظيف الموارد على الصعيد المحلي بدلا من نقلها إلى الاقتصادات المتقدمة النمو.

١٣ - ويمكن للموارد الطبيعية أن تقدم إسهاما هاما في تنمية البلدان المعنية. غير أن بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يتزايد فيه الفساد والركود واختلال النظام الاقتصادي. وفي بعض الحالات، جرى نهب واسع للموارد الطبيعية وتصدير عوائدها إلى الخارج. وينبغي العمل على وجه السرعة على تنفيذ إجراءات أشد صرامة لتيسير عودة الأموال المصدّرة بصورة غير قانونية إلى البلدان المتقدمة النمو. ودُعي إلى زيادة الشفافية في النشاط المصرفي الدولي وتحسين المعايير العالمية لوكالات ضمان ائتمانات التصدير.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٣

تساوق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

موجز أعده رئيسا الاجتماع

لويزا ديوغو، وزيرة التخطيط والمالية في موزامبيق
إيان جولدن، نائب رئيس الشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي

١ - عكست المناقشة تأييدا واسعا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لجعل أصحاب المصالح شركاء في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد أشار بعض المشاركين إلى التقدم الهام في تضافر الجهود على الصعيد الدولي لمواجهة بعض المشاكل الإنمائية من قبيل، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولمس العديد منا أوجه قصور ينبغي مواجهتها، وأشار بعض المتكلمين إلى السبل الكفيلة بمعالجتها. إن عملية مونتيري هي عملية تَعَلُّم جماعية يشترك فيها جميع أصحاب المصالح. وهي لا تحدد لنا فحسب أهداف السياسات التي ينبغي أن نبلغها، بل تبين الطريقة التي ينبغي أن نتعامل بها مع أوجه القصور من أجل بلوغ تلك الأهداف، والطريقة التي ينبغي النظر بها في تحقق الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات من أجل التغلب على أوجه القصور تلك. وبالفعل ساد اجتماع

المائدة المستديرة إدراك لوجود مسؤولية متبادلة وحرص على تنفيذ توافق آراء مونتيري تنفيذا كاملا. وهو ما وفر أرضية لإجراء مناقشة مثمرة للغاية ولطرح عدد من المقترحات الهامة.

التساوق والاتساق بعد ثمانية عشر شهرا من انعقاد مؤتمر مونتيري

٢ - أشار المشاركون إلى طائفة واسعة من المشاكل المتعلقة بالتساوق والاتساق بين أهداف السياسة المحلية والعالمية وتنفيذها، معبرين بذلك عن الجوانب المتعددة للمشكلة. ونحن إذ نرغب في زيادة التساوق والاتساق إلا أننا نرى أن ذلك لا يعني مجانسة السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبدلا من ذلك، نرى أنه يتعين على مختلف أصحاب المصلحة - الحكومات والمؤسسات الدولية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني - بلوغ الأهداف المشتركة بصورة جماعية مع معالجة الاحتياجات والمشكلات المحلية أيضا.

٣ - وقد ركزت المائدة المستديرة على أربعة شواغل تتعلق بعدم التساوق والاتساق في أهداف السياسات وتنفيذها تشمل: (أ) التفاعل بين البيئة الاقتصادية الخارجية والحيز المخصص للسياسة المحلية؛ (ب) الموازنة فيما بين أهداف السياسة المحلية، كما هو الحال بين التدعيم المالي والأهداف الاجتماعية، أو بين تحرير التجارة وتهيئة فرص العمل، وهي كلها عناصر هامة في استراتيجيات الحد من الفقر؛ (ج) مظاهر عدم الاتساق على الصعيد الدولي، من قبيل الإعانات الزراعية التي تضر بالبلدان التي يقدم لها المانحون أيضا مساعدات إنمائية؛ (د) التفاوت بين تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري من جهة، وضعف التنسيق بين المانحين والوكالات الدولية لتنفيذ التزاماتها من جهة أخرى.

مدى التنفيذ

٤ - أعرب المشاركون عن قلقهم لأن الإرادة السياسية بشأن إرساء التعاون المنهجي من أجل التنمية ربما تكون قد بلغت ذروتها في مونتيري. وأعرب عدة مشاركين عن قلقهم خاصة إزاء نقص التقدم في تحرير التجارة. وتم عزو الصعوبة في بلوغ نتائج ملموسة في كانكون إلى هياكل وعمليات منظمة التجارة العالمية، وعدم قدرة البلدان المتقدمة النمو على مواجهة الأوساط المحلية الهامة ذات المصالح التجارية المحددة، مما ينم عن انعدام الاتساق في نظرة البلدان المتقدمة النمو إلى شواغل الأوساط المتصلة بالتجارة في البلدان النامية.

٥ - لُمست أيضا عن القلق إزاء مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي، وإن كانت آخذة في الزيادة، إلا أنها بعيدة عن بلوغ المستويات اللازمة للوفاء بالتزامات إعلان الألفية. ولوحظ إحراز تقدم في زيادة فعالية آليات إيصال المعونة ومواءمة إجراءات المعونة، لكننا التزمنا بإحراز مزيد من التقدم ويجب أن نحرزه بالفعل. وشدد مختلف المشاركين على ضرورة

التفكير من جديد في تعزيز تدابير تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكما لاحظ أحد وزراء المالية، فإن العديد من البلدان مضت قُدما في عمليات التكيف الاقتصادي واستراتيجيات الحد من الفقر، لكنها تُركت تنتظر الدعم الذي تترقبه من المجتمع الدولي. وأعرب بصورة محددة عن خيبة أمله بشأن استمرار قلة الموارد الأساسية للمساعدة الإنمائية التي توفرها الأمم المتحدة.

٦ - وأخيرا، يتبين من التقييم أن توافق مونتيري تطلع إلى زيادة التدفقات المالية الدولية الخاصة للبلدان النامية، لكن التدفقات انخفضت في واقع الأمر، وظلت تطورات معدلات التبادل التجاري في العديد من البلدان مخيبة للآمال. وكما أن مستويات ديون البلدان النامية آخذة في الارتفاع، وليس ثمة أيضا ممارسات متفق عليها لمعالجة الديون في حالات الأزمات. ولعل أكثر ما يثني التدفقات المالية الخاصة إلى جانب الأنباء السيئة البينة، هو انعدام اليقين، وهو عميم للغاية فيما يخص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

مقترحات جديدة

٧ - قُدِّم عدد من المقترحات المحددة للدفع بتنفيذ توافق آراء مونتيري، تشمل، تعزيز جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود دعما لبناء القدرات على إجراء المفاوضات التجارية، وتعزيز القدرة على اغتنام فرص التصدير عندما يجري تحرير التجارة. ويجب أن ينطوي تحرير التجارة على تهيئة فرص العمل. وعلاوة على ذلك، رئي ضرورة إيلاء قدر أكبر من التركيز عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية على تهيئة فرص العمل، وهو ما يقتضي توسيع نطاق الحصول على الائتمانات في البلدان النامية.

٨ - وعلى المؤسسات المالية الدولية أيضا أن تعمل على زيادة تمكين البلدان النامية من تحمل المخاطر الناجمة عن الصدمات الخارجية، وتمكينها أيضا من نقل المخاطر إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية من خلال الصكوك المالية التي تبلورت على مر الزمن في إطار القطاع الخاص. وثمة أيضا تأييد لإنشاء مركز عالمي لتبادل المعلومات بشأن الاقتصادات النامية يكيف حسب احتياجات المستثمرين. ودعي أيضا إلى زيادة التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية ومنها إزالة التنافس الضريبي، الذي يحدث عندما تتنافس بلدان مختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه من خلال منح امتيازات ضريبية يكون من أهم نتائجها إضعاف القاعدة الضريبية لكل بلد.

٩ - لمست أيضا الحاجة إلى ضرورة اتخاذ إجراء ما لوضع حد للعوامل التي تحد من الزخم السياسي المؤيد للتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وقُدمت مقترحات لتشجيع نظام أكثر فعالية للحوار بين أصحاب المصلحة. واقترح على الصعيد الوطني مثلا، أن تأخذ

دوائر الأعمال جانبا من عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن تجري استعراضات أقران للأعمال التجارية، لتكملة برنامج استعراض الأقران التي تضطلع بها الحكومات الأفريقية في إطار الشراكة. وبالنسبة لبعض المسائل، قد تكون المنتديات الإقليمية أدوات فعالة للالتزام بالاتساق وفعالية السياسة. وينبغي بالطبع ألا يكون صعيد الاتفاق على كل شيء هو الصعيد العالمي، ففي بعض الحالات تستطيع المحافل الإقليمية ودون الإقليمية القيام بدور مهم، كما رأينا ذلك في أفريقيا، وفي أوروبا، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي آسيا، وفي الشرق الأوسط.

١٠ - ويرتبط العديد من الاقتراحات بمسألة الإدارة الاقتصادية العالمية الفعالة، وزيادة الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تيسير التساوق والفعالية في صنع السياسة الاقتصادية الدولية. وقد رأينا توافقا في الآراء بشأن استصواب زيادة استخدام الأمم المتحدة كمحفل عالمي لتحقيق التساوق في مناقشة القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية والبيئية. وكما تبين عملية مونتيري بوضوح، تستطيع الأمم المتحدة أن تجمع معظم الأصوات إلى مائدة واحدة لأي هيئة دولية، وتستطيع في واقع الأمر أن تدعو ممثلي الوزارات الحكومية المختلفة، ناهيك عن شتى المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهي منوطة بالفعل بالولاية لكي تخدم كمنتدى عالمي لتحقيق الاتساق، من مؤتمر مونتيري، ومن مؤتمر القمة بشأن الألفية، ومن مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في التسعينات. فالأمم المتحدة هي المنتدى الجامع في العالم، ويمكن أن تصبح المتابع الرسمي لأنشطته.

١١ - وقدِّم عدد من الاقتراحات لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا المجال. وكانت بعض الاقتراحات محددة ومعتدلة، مثل الطلب المتعلق بأن تجري الأمم المتحدة دراسة خاصة لمسائل الاتساق، وأن نجتمع مرة أخرى لدرسها واتخاذ إجراء بشأنها. وكانت هناك دعوات أيضا من جانب القطاع الخاص لمناقشة قضايا الدين الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالطبع، أُعرب عن القلق إزاء المبادرة التي اتخذتها في الأسبوع الماضي مجموعة العشرون، ضمن آلياتها الحكومية الدولية، بأن تقوم بزيادة تطوير مدونة قواعد السلوك المقترحة لحكومات البلدان المدينة والدائنين الخاصين التي صدرت عن مجموعة من المنظمات المالية الخاصة. وأخيرا استمعنا إلى الاقتراح المهم الذي طرحه رئيس فرنسا على الجمعية العامة، والمتعلق بإنشاء كيان حكومي دولي جديد يقوم في الأساس بالدور الذي تلعبه مجموعة الثمانية في الشؤون الاقتصادية، والذي بات الآن يحتاج كيانا يتحلى بقدر أكبر من المشروعية الدولية.

الخلاصة

١٢ - تبين المناقشة التي أجريناها في مائدتنا المستديرة الحاجة إلى المزيد من التدارس والمناقشة لقضايا الاتساق والإدارة الاقتصادية. وكما ذكر أحد المتكلمين، فإن الأزمات المالية والاقتصادية لا تأتي فرادى. وحسبما أفاد به متكلم آخر، يجب أن يكون لنا نظام مالي وتجاري متساوق. وليس بوسعنا القول إننا مستعدون وقادرون على معالجة الأزمات القادمة، أو إنجاز ذلك النظام المتساوق.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٤

تساوق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

موجز أعده رئيسا الاجتماع

روث جاكوبي: المديرة العامة لشؤون التعاون الإنمائي في السويد
ج. لينتجر، نائب رئيس مصرف التنمية الآسيوي

١ - أبرز المشاركون علاقة الترابط بين التجارة والتنمية في سياق التجربة التاريخية للبلدان الآسيوية قبل وقوع الأزمة المالية، وفي ضوء العبرة المستخلصة من كانكون، وهي أن التجارة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة تُحشد بها الموارد لتحقيق التنمية. ومن جهة أخرى، استخلصت البلدان الآسيوية أيضا من أزمات حركة رؤوس الأموال التي حدثت في عام ١٩٩٧ درسا بالغ الأهمية بخصوص أهمية إنشاء أسواق لرأس المال تيسيرا لتعزيز التنمية والحد من الفقر.

٢ - ورئي أن أهم مسألتين ينبغي التصدي لهما هما: (أ) اختيار نهج إقليمي مفتوح أو نهج متعدد الأطراف إزاء تحرير التجارة؛ و (ب) تقييم أداء النظام المالي والنقدي العالمي للوقوف على ما إذا كان يخدم التنمية ويحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التجارة الدولية

٣ - تركّز جانب كبير من المناقشات على مسألة التجارة. وقد سبق لمؤتمر الأونكتاد أن سلّم منذ مدة طويلة بالترابط بين التجارة والتنمية، غير أن برنامج عمل الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية لم يحذ حذوه إلا مؤخرا. وأعرب العديد من المشاركين عن الشعور العام بخيبة الأمل إزاء نتائج الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون. ورأى المشاركون أن اتفاقات التجارة الإقليمية قد تصبح خطوات على طريق التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف، غير أن النهوض بجدول أعمال الدوحة يظل في صدارة

الأولويات. وأُعرِب عن الالتزام الراسخ بإقامة نظام تجاري متين قائم على القواعد ومتعدد الأطراف تيسيرا للتنمية.

٤ - وأعرب أيضا عن الانشغال بشأن مسألتين تتعلق أولاهما باللهجة الخطابية المستخدمة في المفاوضات التجارية واختلاف منظوريّ البلدان المتقدمة والبلدان النامية إزاء أبعاد التنمية، وتتعلق الثانية بعدم موثوقية التقديرات الإحصائية للفوائد المحتمل جنيها.

التدفقات المالية من القطاع الخاص إلى البلدان النامية

٥ - شدد عدة مشاركين على تدفق كم كبير من رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى قيمة سالبة في صافي التدفقات المالية في البلدان النامية. ورئي أن المشكلة عامة وأنها تؤثر سلبا في استقرار الأسواق المالية الوطنية والدولية. وللتصدي لها، يتعين على البلدان النامية تهيئة بيئة مواتية لمؤسسات الوساطة المالية في مجال الادخار.

٦ - وقيل إن النظام المالي والنقدي الدولي لا يخدم التنمية دائما. فقد أدى ضعف تدفقات رأس المال إلى بلدان نامية معينة إلى تقويض العمليات الإنمائية، كما أن عدم زيادة حجم التجارة أو الاستثمارات في البلدان النامية لا يخفف من وطأة مشاكل البطالة المزمنة ولا يرفع مستوى المعيشة ولا يحد من الفقر. ورئي أن كل ذلك يهدد بتبديد ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

مراقبة الاقتصاد الكلي

٧ - أكدت إحدى المنظمات الحكومية الدولية المشاركة أهمية المراقبة المتعددة الأطراف في منع نشوب الأزمات وكفالة وجود اقتصاد سليم. لكنها انتقدت عدم التركيز على البلدان التي تؤثر في الاقتصاد العالمي ولاحظت أن المراقبة تنصب على البلدان الصغرى، مشيرة إلى الخطر المتأصل الذي يشكِّله الوضع المالي الحالي لأكبر اقتصاد عالمي. وأعربت في هذا الصدد، عن الاعتقاد بأن السبب في قيام البلدان الآسيوية بتنمية احتياطاتها عقب الأزمات المالية يعود جزئيا إلى عدم ثقتها بالنظام الحالي. وعلّقت على مسائل تتعلق بالإدارة داخل المؤسسات المالية الدولية؛ منوهة إلى أن عملية صنع القرار في تلك المؤسسات تفتقر إلى الشفافية والمساءلة والشرعية. إذ لا يسمع صوت البلدان النامية بما فيه الكفاية داخل مؤسسات بريتون وودز ولا يقابل توزيع الأصوات حجم الاقتصادات. فحصة اقتصادات كبرى مثل البرازيل في التصويت يقل عن حصة بلجيكا وهي اقتصاد أصغر حجما.

٨ - وأكد بعض المشاركين ضعف القدرات بوجه عام على الصعيد الوطني، مما يعوق إنشاء نظم مالية سليمة تكون محل ثقة المستثمرين الدوليين والوطنيين، وتؤدي إلى تراكم الاستثمار الإنتاجي اللازم لتحقيق النمو والتنمية.

التساوق

٩ - اعتُرف بأن تساوق النظم التجارية والنقدية والمالية أبعد ما يكون عن الكمال. وأنه ينبغي تحسينه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وأولى المشاركون اهتماما كبيرا بالتساوق على الصعيد الوطني. وقيل إن السياسات التي تدعو إليها مختلف المؤسسات الوطنية لا بد أن تتسم بالاتساق فيما بينها، وكذلك مع الأهداف المتفق عليها دوليا. ومن المهم توصيل النتائج المتمخضة عن الاجتماعات والمناقشات الدولية إلى الصعيد الوطني. ومن الممكن تيسير ذلك عن طريق كفالة مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى في تلك الاجتماعات. واقترح بعض المشاركين أن تُستخدم هيئة أكثر تخصصا، تُخوّل لها إلى حد ما سلطة اتخاذ قرارات، لإجراء مثل تلك المناقشات بغية اجتذاب مسؤولين رفيعي المستوى.

١٠ - وأبديت ملاحظتان عامتان، أشارت أولاهما إلى أن التساوق منصوص عليه كهدف في مواثيق مختلف المؤسسات، غير أن زيادة المشاركة لا تزال ضرورة قائمة. وأبرزت الملاحظة الثانية إمكانية تكثيف التساوق بإيجاد أشكال جديدة للتفاعل البناء بين مختلف أصحاب المصلحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١١ - ورئي أنه من الضروري إيلاء الاهتمام لأربع مسائل نظرا لعدم إحراز تقدم كاف فيها وهي:

(أ) ضرورة أن يقترن بناء القدرات، عندما يتعلق الأمر بالتجارة، ببناء القدرات الإنتاجية حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من زيادة التبادل التجاري؛

(ب) ضرورة أن ينصب اهتمام القطاع العام على أقل البلدان نموا، وبخاصة على تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. أما القطاع الخاص، الذي يعمل لحسابه أبرز الخبراء الماليين، فيولي الاهتمام لأنشطة البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن حفز التدفقات المالية من القطاع الخاص إلى جميع البلدان في حال بلوغ آليات تنويع المخاطر مرحلة أخرى من التطور، مما يسمح للقطاع الخاص بالإقدام على الاستثمار. وينبغي للمصارف المتعددة الأطراف أن تقوم بدور في تخفيف حدة المخاطر؛

(ج) ضرورة تقوية المنظمات التي تعنى بمسائل لا يمكن مناقشتها في إطار منظمة التجارة العالمية، مثل منظمة العمل الدولية بالنسبة لمسائل العمل والمسائل الاجتماعية، والمنظمات البيئية؛

(د) ضرورة وجود تمويل أكثر واقعية للأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفقرة ١٧ أدناه).

مقترحات جديدة

١٢ - أكد ممثل أحد البلدان ضرورة ترسيخ العلاقات والتفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، مؤكدا أن لدى بلده، النرويج، عدة أفكار بشأن كيفية القيام بذلك.

١٣ - واقترح ممثل بلد آخر الاستناد إلى خبرة مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، عن طريق تشكيل هيئة مماثلة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع كفالة التمثيل الجغرافي المتوازن بغية التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٤ - واقترح ممثل منظمة العمل الدولية أن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة مركزة في اجتماعه الربيعي المقبل مع مؤسسات بريتون وودز بشأن موضوعي: (أ) تدفق رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، و (ب) البطالة وكيفية التصدي لها، من أجل تحقيق التساوق. ورئي أن ذلك يتماشى مع مفهوم التساوق بصيغته المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والأهداف التأسيسية للأمم المتحدة.

١٥ - وأبرز الممثل نفسه مقترحا آخر يتعلق بإمكانية عقد اجتماع قمة في بداية كل جمعية عامة، تكون المشاركة فيه على غرار عضوية المكتب، الذي يتألف من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وبذلك يتحقق التفاعل بشأن المسائل الاقتصادية العالمية ويكفل التساوق في إطار الأمم المتحدة.

١٦ - واقترح ممثل عن المحفل الاقتصادي العالمي توسيع مجموعة البلدان الثمانية على مستوى القادة بحيث تتشكل مجموعة أكبر تتألف من ٢٠ بلدا أو أكثر، وأن يكون عملها أشبه بعمل مجلس الأمن، إلا أنه يعنى بالمجال الاقتصادي. ويُقدم إلى اجتماعات القمة التي تعقدها هذه المجموعة تقرير مشترك من رؤساء مؤسسات بريتون وودز، وتقوم المجموعة الموسّعة بدور الأمين على الاقتصاد العالمي. وفي المرحلة الانتقالية التي تسبق تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، يمكن أن يؤدي تمويل الأمم المتحدة لعملية التنمية إلى إنشاء محافل للمناقشة على مستويات أكثر تكاملا وإدماجا لمختلف التخصصات، بغية إزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق التساوق في المناخ الاقتصادي العالمي الحالي.

١٧ - واقترح الممثل نفسه طرقا أخرى أكثر واقعية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إنشاء صلة تساوق بين مختلف الخيارات الممكنة والمستقلة فيما يتعلق بالسياسات العامة، مثل توزيع حقوق السحب الخاصة، واستخدام احتياطي الذهب لصندوق النقد

الدولي، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية تحظى بقدر أكبر من القبول السياسي، وتفعيل قاعدة رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتوسيع القاعدة الضريبية للبلدان النامية.

١٨ - وقدم أحد ممثلي دوائر الأعمال مقترحا تقنيا بشأن كيفية تحسين عمل النظامين المالي والنقدي بإيجاد حلول نابعة من السوق، مثل الاستعانة بوكالات خارجية لتصنيف المصارف عن طريق إصدار هذه المصارف لسندات بالدولار وتكليف وكالات التصنيف بتقييم هذه السندات. وأعرب عن اعتقاده أن ذلك سيخفف أعباء الجهات التنظيمية في الحكومات. وأكد أحد الرئيسَين، في تعليقه على الطبيعة التقنية للمقترح، أهمية التفكير في سبل ووسائل تحقق التفاعل فيما بين مختلف أصحاب المصلحة في إطار عملية تمويل التنمية، بغية الاستفادة العملية من تلك الأفكار ومن أجل ''الانكباب على كيفية العمل سوية للاستفادة من المقترحات''.

١٩ - واقترح ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أن يشكِّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريقا عاملا لأصحاب المصلحة المتعددين بغية إجراء دراسة مستقلة لمسألة إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتعزيز صوت البلدان النامية في آلياتها المعنية بصنع القرار، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تشكيل لجنة توجيهية تابعة له.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٥

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

موجز أعده رئيسا الاجتماع هيلده فرافيورد جونسون، وزيرة التنمية الدولية، النرويج

خوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

١ - أثار اجتماع المائدة المستديرة حوارا ثريا بشأن ما أنجزته البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف وما يتبقى عليها عمله فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر مونتيري وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمرات الدولية الأخرى. وفي هذا السياق، تناولت المناقشة أهمية رصد تنفيذ التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي، ولا سيما فيما يتعلق ببلوغ الهدف الإنمائي رقم ٨ للألفية. واعترف المشاركون بضرورة الرصد، من أجل كفالة جدوى الالتزامات وتتبع التقدم المحرز في التنفيذ. وأعربوا عن

ترحيبهم بالأعمال التي تؤديها الأمم المتحدة والبنك الدولي فيما يتعلق بوضع إطار عالمي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، مع الاستناد في ذلك إلى الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لرصد هذه الأهداف على الصعيد القطري. واقترح أحد المشاركين وضع إطار مماثل على الصعيد العالمي لرصد تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٢ - ولاحظ المشاركون أنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري، تفاوت هذا التقدم من بلد إلى بلد ومن هدف لآخر. وشدد الكثيرون على الفجوة الكبيرة القائمة بين التمويل المطلوب للأهداف الإنمائية للألفية والتمويل المتاح لها، وأشاروا إلى وجود حاجة شديدة الإلحاح لوضع سياسات وطنية ودولية متسقة من أجل حشد التمويل الإضافي. كما أكدوا أهمية الاضطلاع بالمزيد من الجهود من أجل وضع آليات مبتكرة لإيجاد موارد جديدة، من بينها الاستعانة بالسندات الدولية وإنشاء مرفق دولي للتمويل، وإقامة شراكات جديدة بين القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، أشار بعض المشاركين إلى أن الإرادة السياسية هي العنصر الحاسم المطلوب لتنفيذ السياسات اللازمة لحشد التمويل الضروري للتنمية.

السياسات المحلية

٣ - عرض كثير من مندوبي البلدان النامية أوجه التقدم الهامة التي أحرزت في بلدانهم فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها هذه البلدان في إطار توافق آراء مونتيري، ولا سيما فيما يتصل بتحسين الإدارة ومحاربة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المحلية. وأعربوا عن إدراكهم التام لأهمية مواصلة الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأشير إلى أن توخي مزيد من العدالة في التوزيع، بطرق منها إصلاح النظام الضريبي، سيكون له أثر بعيد نحو محاربة الفقر في بعض البلدان ذات الدخل المتوسط. وتوفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مثالا على البرامج الإصلاحية التي تمتلكها الأطراف الإقليمية، وهي جزء لا يتجزأ من عملية السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توافق آراء مونتيري. وينتمي إلى أفريقيا تسعة من بلدان الأداء الجيد البالغ عددها ١٨ بلدا، الذي أفاد البنك الدولي مؤخرا أنها قادرة على استيعاب مزيد من المعونة الأجنبية. بيد أن بعض المندوبين شكوا من أن هذه الجهود الوطنية تتعرض للإحباط بفعل عدم كفاية الدعم المقدم من المجتمع الدولي، نتيجة لضعف البيئة الاقتصادية العالمية، وتنافس المطالب على الموارد المالية، وانعدام الإرادة السياسية في البلدان المتقدمة النمو.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٤ - تكلم كثير من مندوبي البلدان المانحة عن التقدم التي أحرزته بلدانهم في زيادة المعونة المقدمة للبلدان النامية، بما في ذلك جهود التعبئة التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي من أجل الوفاء في عام واحد، وهو العام الذي تلى مؤتمر مونتيري، بثلث الالتزامات المقرر تنفيذها حتى عام ٢٠٠٦. بيد أن المستوى العام للالتزامات القائمة فيما يتصل بتوفير تدفقات إضافية من المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي سيبلغ نحو ١٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٦، لا يفي بالمبلغ المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديره ٥٠ بليون دولار سنويا. وتم التشديد على أن سبب هذا العجز لا يرجع إلى نقص الموارد، إنما إلى الانخفاض النسبي في الأولوية الممنوحة للتنمية مقارنة بغيرها من المسائل. ومن المسائل الأخرى التي أشير إليها أيضا بشكل حاسم تباطؤ خطى التقدم المحرز منذ اتفاق روما فيما يتعلق بفعالية المعونة والمواءمة بينها وتنسيقها. بيد أن ممثل الاتحاد الأوروبي أشار إلى أن القدرة الاستيعابية للبلدان النامية تحول دون صرف المعونة المتاحة لها. وعرضت بلدان وسط أوروبا التي توشك على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أن تجدد مساعداتها الإنمائية وأن تشارك الآخرين الخبرة التي اكتسبتها مؤخرا وخبرتها الراهنة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في هذا المجال.

التخفيف من أعباء الدين

٥ - أثار الكثير من المندوبين مسألة العبء الذي تشكله الديون التي يصعب تحملها بوصفه أحد العوامل الرئيسية التي تعوق خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وساقوا من الحجج ما يدعم مطالبتهم بإلغاء الديون. وقيل إن الكثير من البلدان التي لا تندرج ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحد نفسها مضطرة إلى إنفاق قسط كبير بدرجة غير مقبولة من إيراداتها الحكومية على خدمة الديون كان يمكنها استخدامه للأغراض الإنمائية. وأشار بعض المندوبين إلى أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تسير بخطى أبطأ مما ينبغي، وأنها لم تخفف الديون بشكل كاف بجعلها محتملة.

التجارة الدولية

٦ - أعرب بعض المندوبين عن أسفهم لفشل مفاوضات التجارة في كانكون، وشددوا على الحاجة الماسة إلى استعادة الزخم الذي تحقق في جولة مفاوضات الدوحة. وأشاروا إلى أن تحسين سبل وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما المنتجات الزراعية، هو أحد العوامل الأكثر فعالية في الحد من الفقر في هذه البلدان. فتدفقات المعونة تتضاءل أمام الدعم الزراعي الهائل الذي تقدمه البلدان الصناعية لقطاعاتها الزراعية، ويلغي هذا الدعم الفوائد التي تحققها أهم الميزات النسبية للعالم النامي. ونبه وزراء التجارة

أيضا إلى التزامات بلدانهم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأهمية اتساق السياسات في هذا المجال.

٧ - ووجه بعض المندوبين الانتباه إلى مسألة منح عناصر الإنتاج مزيدا من حرية الحركة على الصعيد الدولي، من أجل تسهيل التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، بما في ذلك إيجاد سبل جديدة ومبتكرة لتسهيل نقل التكنولوجيا وانتقال رأس المال والأيدي العاملة على نحو مفيد من الوجهة الاقتصادية. وبالنظر إلى تنامي أهمية تحويلات المهاجرين كأحد مصادر التمويل بالنسبة للكثير من البلدان النامية، رُئي أنه يمكن الشروع في برامج مصممة بشكل سليم ومدارة بشكل جيد لانتقال الأيدي العاملة، من أجل مساعدة البلدان النامية.

حشد الموارد المحلية من أجل التنمية

٨ - شدد كثير من المشاركين على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب. واستُشهد في هذا السياق بمبادرة اضطلعت بها مجموعة من ثلاثة بلدان نامية، هي البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، من أجل حشد الموارد لمحاربة الفقر والجوع. واتفق بعض آخر من المشاركين على وجوب استكشاف أفكار جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - وأكد كثير من المشاركين الدور الأساسي الذي يؤديه القطاع الخاص بوصفه مصدرا للاستثمارات ونقل التكنولوجيا والمهارات وتحقيق النمو الاقتصادي اللازم للحد من الفقر في البلدان النامية، ودعا البعض إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها تعزيز هذا الدور. كما أقر البعض بأهمية الشراكات الجديدة بين القطاعين الخاص والعام، بالنظر إلى أن الموارد الخاصة لا تكون دائما متوافرة حيث تنشأ الحاجة إليها. وقيل إنه من الضروري الاعتراف بأن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار الخاص، وأنه إذا أمكن التخفيف من المخاطر السياسية التي تواجه الاستثمار الخاص في البلدان النامية فربما أدى ذلك إلى توفير مزيد من التمويل الخاص.

مقترحات جديدة

١٠ - اقترحت مبادرات ترمي إلى إجراء حوار بشأن التشجيع على إظهار الإرادة السياسية وتعزيز أركانها. ورُئي أنه يلزم إيجاد دعم في الأوساط العامة من أجل العمل بفعالية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري.

١١ - كما يلزم إصلاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى يمكنها أن تضطلع بولايتها. ويتعين أيضا تعزيز الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٢ - وعلى الأمم المتحدة أن تعد تقريرا مستقلا عن الدورة المقبلة لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعرض فيه الخطوط الرئيسية المتعلقة بالاتساق فيما بين السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

١٣ - وينبغي بحلول عام ٢٠٠٥ إعداد استعراض للتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توافق آراء مونتيري؛ وإدماجه ضمن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة.

١٤ - ويتعين النظر في اتخاذ تدابير خاصة للتعامل مع حالة الديون في البلدان من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك الاضطلاع بمبادرات خارج نادي باريس.

١٥ - ولا بد من إدماج قضايا المرأة وحقوقها في الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية (بخلاف الهدف ٣). ويتعين أن يمثل تمكين الإناث وقضايا المرأة جزءا أساسيا من عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٦

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

موجز أعده رئيسا الاجتماع

غونزالو غارسيا نونيز، مدير المصرف المركزي في بيرو، والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية بيرو

مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - درست هذه المائدة المستديرة الصلة بين تنفيذ توافق آراء مونتيري وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع تركيز خاص على الشراكات العالمية. وقد وفر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إطار عمل قويا لوضع أسس مرجعية، في حين وفر توافق آراء مونتيري مجموعة شاملة من الالتزامات والاتفاقات لتمويل التنمية. وقد أبدى المشاركون آراءً عديدة تراوحت بين الشعور بالإحباط إزاء التقدم البطيء في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتفاؤل الحذر بشأن آفاق المستقبل. وطرح المتحدثون في ذلك السياق مجموعة من الأفكار والاقتراحات الرامية إلى تحقيق أهداف تمويل التنمية بشكل كامل. وتم تأكيد أهمية الإبقاء على روح مونتيري من خلال النهج الاستيعابي والمتعدد الأطراف والشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية.

قضايا السياسات المحلية

٢ - ساد اتفاق عام بأن البلدان هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتنميتها. ورئي أن السياسات المحلية السليمة ضرورية لتعبئة الموارد المحلية وجذب تدفقات الموارد الدولية لأغراض التنمية، وأن الحكم السديد شرط أساسي للتنفيذ الفعال للسياسات المحلية والاستخدام الفعال للموارد الدولية والمحلية. وأن الشراكات بين الأطراف المعنية المختلفة أمر ضروري لدعم الجهود المحلية.

٣ - وسلط عدد من المشاركين الأضواء على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كنموذج للمبادرة المحلية والإقليمية الجديدة في مجال السياسة مصحوبة بدعم دولي قوي. وأشير إلى أن البلدان الأفريقية حققت مؤخرا تقدما ملحوظا في تحسين أوجه الإدارة وتنظيم الاقتصاد الكلي. إلا أن تلك الجهود لم تقابل بالاستجابة الدولية الملائمة ولا سيما في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولبيان الشعور بالإحباط، أشير إلى أن الإدارة الآن أقوى منها في أي وقت مضى في أفريقيا، إلا أن نصيب الفرد من المعونة لم يسبق له أن انحدر إلى هذا المستوى المنخفض، وأنه يظل أدنى بكثير من القدرة الاستيعابية لتلك البلدان. وتم التسليم في ملاحظة متفائلة بأن ذلك قد يتيح فرصة تاريخية لزيادة المساعدة الإنمائية للقارة.

التجارة الدولية

٤ - شاع اتفاق عام بأن التجارة تعتبر أداة دينامية لتحقيق التنمية. وقد أضاف إنهيار محادثات كانكون شعورا بالإحباط فيما يتعلق بتنفيذ خطة الدوحة للتنمية. ورئي أن الاستئناف السريع للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يعتبر ضروريا لتنفيذ وتعزيز الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة. وشدد عدد من المشاركين على ضرورة تعزيز القدرات وتيسير فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق الخارجية ولا سيما البلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية.

التدفقات الخاصة والتدفقات الرسمية لأغراض التنمية

٥ - تم التسليم بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب زيادة كبيرة في مستويات الموارد المالية ووجود آليات عملية على الصعيد الدولي. وقيل إن التباطؤ الاقتصادي العالمي والتطورات السياسية الأخيرة بما فيها حالات الصراع تركت أثرا سلبيا على النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية. إلا أن الانتعاش الضئيل للاقتصاد العالمي يعطي شعورا بالتفاؤل. بيد أن عددا من المشاركين رأى أن تنفيذ الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بتمويل التنمية ينبغي ألا يخضع للمشروطية.

٦ - وأُعرب عن رأي مفاده أنه يتعين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم أن يجري تنقيح وخفض شروط المعونة. وأشار مشاركون آخرون إلى التقدم الذي أحرز مؤخرا في زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها. وشدد أحد المتكلمين على أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في تهيئة الوظائف في البلدان النامية مما يساعد بالتالي في معالجة الاهتمامات الاجتماعية الحيوية ومنها التعليم والصحة.

٧ - وناقش متكلم آخر مختلف أدوات تحسين تدفق المعلومات فيما يتعلق بفرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص في البلدان النامية. ورئي أن هذه الأدوات تسد الفجوة في المعلومات وتعزز الثقة لدى المستثمرين. كما أشير إلى مشاريع تجريبية ينفذها مشاركون من قطاع الأعمال التجارية.

٨ - وصدرت من القطاع الحكومي وغير الحكومي على السواء دعوات إلى إستكشاف آليات مالية جديدة وتنفيذها، وإيجاد أدوات عملية أخرى لمساعدة البلدان النامية في تعبئة الموارد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وأعرب عن التأييد لاقتراح وزير المالية في المملكة المتحدة المتعلق بالمرفق المالي الدولي. كما أشير إلى الاقتراح المتعلق بفرض ضرائب على الثروة المتحققة من العولمة.

الدين الخارجي

١٠ - أُبرزت الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية في مجال الإعفاء من الديون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولوحظ أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعالج نسبة ١٠ في المائة فقط من حجم الدين الذي تتحمله البلدان النامية وأنه ينبغي اتخاذ مبادرات أخرى لتخفيف الدين الذي تتحمله البلدان النامية المتوسطة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وذكر أحد المشاركين أنه نظرا لفشل مبادرة آلية حقوق السحب الخاصة، يتعين إنشاء محفل جديد لمعالجة قضايا الديون السيادية، وأعرب عن دعمه للاقتراح المتعلق بإنشاء فريق عامل متعدد الأطراف لقضايا المديونية.

قضايا عامة

١١ - أشير إلى أن مؤتمر مونتيري أتاح منتدى فريدا لمشاركة الأطراف المتعددة في تمويل عملية التنمية. وفي هذا السياق، رئي أن اتساق السياسة على جميع الأصعدة يعتبر أمرا أساسيا. وأن الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري تتيح إطار عمل مشتركا لتعزيز التساوق والتنسيق والتعاون فيما بين الأطراف المعنية. وعلى الصعيد الوطني حقق العديد من الحكومات خطوات مهمة في تحسين اتساق السياسات عن طريق مشاركة وزرائها

المسؤولين عن التنمية والمالية والتجارة والشؤون الخارجية وكذلك المصارف المركزية. وعلى الصعيد الدولي دُعي إلى إنشاء منتدى لمعالجة قضية الاتساق والأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد أشير إلى مجموعة الاقتراحات المتعلقة بتعزيز وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي المجال ذاته تم تسليط الضوء على أهمية التقييم الذي سيجري عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الخلاصة

١٢ - يميل الشعور السائد إلى ضرورة الإبقاء على روح مونتيري وعلى الزخم الحالي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كانت الحملة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فعالة في زيادة الوعي وتعبئة الدعم العام على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن الإرادة السياسية تعتبر ضرورية لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة للألفية وفي مؤتمر مونتيري.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٧

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل

موجز أعده رئيسا الاجتماع

دونالد كابيروكا، وزير المالية والتخطيط، رواندا
روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١ - أشار المشاركون إلى أنه من ضمن النجاحات التي حققها توافق آراء مونتيري الاعتراف بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة لتهيئة المناخ الملائم للتنمية. وتركزت المناقشات على التقدم الحقيقي الذي أحرزته البلدان النامية نحو إنجاز الإصلاحات الوطنية، والحاجة إلى وفاء البلدان بالالتزامات المعقودة في مونتيري.

٢ - وأشير كذلك إلى أن تمويل التنمية شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية، بما في ذلك تخفيف الفقر، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتعزيز تساوي الجنسين ومكافحة تأنيث الفقر، فضلا عن التغلب على التحديات المترتبة على فيروس نقص المناعة/الإيدز وغيره من الأمراض.

حشد الموارد المحلية

٣ - تم الاعتراف على نطاق واسع بأن الموارد المحلية تشكل مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية، وأن الإصلاحات الوطنية تعزز قدرة البلدان على تعبئة الموارد المالية المحلية. ووصف عدة مشاركين إصلاحات فعلية تمت في بلدانهم، مثل تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وخاصة في مجال الإصلاحات الضريبية وإصلاحات السياسات النقدية والقطاع المالي، وتحسين الإدارة من خلال زيادة الشفافية ووضع أنظمة لمكافحة الفساد. وأشار أحد المشاركين إلى ما للإصلاح الضريبي الذي يركز على الشفافية والمساءلة والبساطة من فعالية في زيادة الدخل الحكومي. وأنه يمكن للسياسات الرامية إلى تعبئة الموارد المالية المحلية أن تخلق كذلك بيئة ملائمة للاستثمار المباشر الأجنبي. بيد أنه على الرغم من الإنجازات، يستمر التدفق الصافي لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاحتياجات الجديدة إلى الموارد المالية المحلية، بما فيها الموارد المتعلقة بفيروس نقص المناعة/الإيدز، تشكل تحديات جديدة لكثير من الحكومات.

الاستثمار المباشر الأجنبي

٤ - أشار المشاركون إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي سجل انخفاضا في الآونة الأخيرة بالمقارنة بما كان عليه في الماضي، على الرغم من الإصلاحات التي اضطلع بها كثير من البلدان. ويرجع سبب ذلك، جزئيا، إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، كما أنه يشير إلى الحاجة إلى زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، خاصة فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات الكبيرة. وأشير إلى استمرار الاتجاه نحو تركيز الاستثمار المباشر الأجنبي في عدد صغير من البلدان ومن أجل تمويل عدد محدود من المشاريع.

التجارة الدولية

٥ - اعتبر المشاركون الاجتماع الأخير الذي عقد في كانكون نكسة كبرى، وأكدوا أهمية التجارة باعتبارها بندا رئيسيا من بنود عملية تمويل التنمية.

٦ - وأشار المشاركون إلى أن عدم اتخاذ مبادرات كبيرة وغياب القيادة يهددا بإفشال التعهد المأخوذ في مونتيري بخلق نظام تجاري متعدد الأطراف من أجل دعم التنمية. وبالتالي، حث المشاركون في المناقشة بعضهم بعضا على النظر في أن يصدر الحوار دعوة إلى استئناف مفاوضات الدوحة في أسرع وقت ممكن، مع الالتزام التزاما واضحا بإعادة موضوع التنمية إلى صدارة الاهتمامات المتعلقة بالتجارة.

٧ - وأشار المشاركون في المناقشة إلى أن الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى انخفاض التعريفة الجمركية في العالم النامي، يُسببان اختلالا غير محتمل في

النظام التجاري العالمي. وأضاف المشاركون أن ضمان وصول البلدان النامية إلى الأسواق (خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ومنتجات النسيج) وإنهاء الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو يُعتبرا أكثر الاهتمامات إلحاحا على قائمة الاهتمامات المتعلقة بالتجارة.

٨ - وأبرز المشاكون أيضا ضرورة الإسراع في معالجة المسائل المعلقة فيما يختص بالتنفيذ، والمعاملة الخاصة والتمييزية؛ وحذر بعض المشاركين من توسيع نطاق النظام التجاري ليشمل المجالات غير التجارية؛ ودعوا بهذا الخصوص إلى استبعاد مسائل سنغافورة من المفاوضات التي تجرى مستقبلا، وإعادة النظر في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٩ - ركَّز المشاركون على التقدم المحرز في زيادة حجم، وفعالية، تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المتلقية. وأشير إلى عكس مسار الاتجاه التنازلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أن المبادرات المختلفة التي أُعلن عنها في مونتيري (مثل حساب تحديات الألفية الذي أنشأته الولايات المتحدة) لم تنفذ تنفيذا تاما. وأشاد المشاركون في المناقشة بالبلدان المانحة التي حققت الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية والبالغ ٠,٧ في المائة، وحثوا البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. وفي ضوء النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية، التي ما زالت قيمة سالبة، أكد المشاركون الحاجة إلى زيادة حجم المساعدة زيادة سريعة وإلى تقديمها بصورة عاجلة في إطار زمني يمكن التنبؤ به. واعتُبر أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء مرفق تمويل دولي يمكن أن يشكِّل آلية هامة يتعين على المجتمع الدولي أن يدرسها بإمعان. وأشير أيضا إلى صندوق التضامن الدولي الذي أُنشئ خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يمكن أن يُصبح مصدرا آخر للتمويل عندما تتم تغذيته على النحو الملائم. وأكد المتكلمون الأهمية الحاسمة لزيادة المساعدة وتحسين نوعيتها. وفي هذا الصدد اعتُبر إعلان روما المتعلق بالمواءمة جهدا ذا أهمية قصوى لمواءمة المتطلبات العديدة التي تفرضها البلدان المانحة على البلدان النامية والتقليل منها، ولمساعدة البلدان النامية على أن تتولى بنفسها المسؤولية عن عملية التنمية فيها.

الدين الخارجي

١٠ - أكد كثير من المشاركين أن المستويات التي لا يمكن تحملها من الديون تمنع كثيرا من البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ورحبوا بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون باعتبارها وسيلة هامة من وسائل تخفيف أعباء الديون. غير أن أغلب

المتكلمين أشار إلى أن المبادرة بعيدة حتى الآن عن تحقيق الهدف المرجو منها، حتى بالنسبة للبلدان التي بلغت نقطة الإكمال. واقتُرح بهذا الخصوص جعل معايير الاستحقاق أكثر مرونة، لكي تشمل مزيدا من البلدان. وذُكر أيضا أن كثيرا من البلدان ذات الدخل المتوسط بلغت ديونها مستوى غير محتمل، وأنه لا توجد آلية لمعالجة هذه المشكلة. وأكد عدة مشاركين على أنه ينبغي أن تلعب الأمم المتحدة دورا أنشط في صياغة آليات جديدة لحل المشاكل القائمة بين الدائنين والمدينين.

المشاركة

١١ - تطرَّق كثير من المتكلمين إلى الحاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لاستمرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دراسة هذه المشاكل؛ غير أنهم شدَّدوا على عدم توصل الصندوق والبنك إلى نتائج محددة حتى الآن.

التساوق

١٢ - أكد المتكلمون على ضرورة زيادة التساوق والاتساق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية، من أجل إدامة التنمية؛ ودعوا إلى أن يأخذ واضعو السياسات في البلدان المتقدمة النمو في الاعتبار آفاق التنمية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية. واعتُبر في هذا الخصوص أن إدراج قضايا التجارة في ثنايا عملية تمويل التنمية يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وبصورة أعم، أكد كثير من المشاركين على الحاجة إلى إصلاح النظام المتعدد الأطراف؛ وأشاروا إلى أن أحد جوانب الإصلاح يتمثل في تنشيط مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الخلاصة

١٣ - اعتَبر كثير من المتكلمين أن التدفقات المالية الخارجة من البلدان النامية تشكل أكبر دليل على عدم تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري، على الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بعدة مسائل فردية. وفي الوقت نفسه، اتفق المشاركون عموما على أن عملية مونتيري هي عملية مستمرة، إلى جانب المبادرات العالمية الأخرى، وأنها تشكِّل نقطة انطلاق لتعزيز التنمية.

١٤ - وأبرز المشاركون الدور الحاسم الذي يلعبه الاجتماع الربيعي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في المحافظة على زخم عملية مونتيري. واقتُرح إنشاء أفرقة عاملة معنية بالبنود الرئيسية من جدول أعمال توافق آراء مونتيري، وتعزيز مكتب تمويل التنمية من أجل تحسين فعالية تمويل التنمية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٨

الصلة بين التقدم في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل

موجز أعده رئيسا الاجتماع

فرناندو كناليس كلاريوند، وزير الاقتصاد بالمكسيك

مارك ألن، المدير المناوب لإدارة وضع واستعراض السياسات في صندوق النقد الدولي

١ - تناولت المائدة المستديرة عددا واسعا من القضايا الناشئة من الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للإعلان بشأن الألفية. وأعرب المشاركون عن رأي مفاده أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أنشأ شراكة إنمائية جديدة تستند إلى مبدأ المساءلة المتبادلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وباتباع هذا النهج الشامل للتنمية، تعتبر المشاركة والدعم النشط من جانب الأطراف المعنية الرئيسية، ولا سيما المنظمات الدولية المالية والتجارية، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، عاملا حيويا في هذه العملية. ويعتبر دعم المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية ضروريا أيضا من أجل إحراز التقدم في تحقيق أهداف مونتيري.

البيئة الخارجية

٢ - نوقشت مسألة ضعف البلدان النامية في مواجهة الصدمات الخارجية، وأشير في هذا الصدد إلى الحاجة للمساعدة الدولية في بناء القدرات وتوفر البيئة الاقتصادية الدولية الداعمة للنمو المطرد، كعامل أساسي في تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري.

٣ - ورئي أن التجارة تمثل عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي، وشدد العديد من المشاركين على ضرورة توفير نظام تجاري عادل. وفي حين يمكن اعتبار اجتماع كانكون الأخير لمنظمة التجارة العالمية نكسة إلى الوراء، أعرب المشاركون عن رأي مفاده أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يجب أن تمضي قدما دون تأخير من أجل تنفيذ خطة الدوحة للتنمية. وأشير إلى أن تجارة البلدان النامية يمكن أن تستفيد إلى درجة كبيرة لو ألغيت الإعانات والحواجز التي تفضي إلى آثار تشويهية، ولا سيما الإعانات الزراعية التي تشوه التجارة، وتدابير مكافحة الإغراق التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن تحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو، وزيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتحسين قواعد السلوك للشركات المتعددة الجنسيات.

٤ - وأشير إلى ضرورة كفالة المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، كجزء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بوصفها جانبا حيويا لتوفير البيئة الدولية الداعمة.

٥ - وأشير أيضا إلى أن النمو في مستويات العمالة يعتبر عاملا رئيسيا في الحد من الفقر. وأن التجارة أداة لخفض مستوى الفقر، غير أن التسلسل في تحرير التجارة وإنشاء القدرات التصديرية في البلدان النامية اعتبر عنصرا مهما في تمكين البلدان النامية من جني فوائد التجارة.

٦ - وقيل إن الموارد المالية المحلية في البلدان النامية غير كافية لتحقيق النمو والتنمية، وإنه يجب استكمالها بزيادات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية والمصادر الأخرى إذا أريد للبلدان النامية تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتم التسليم بضرورة تحقيق زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن اتفق أيضا على أن تلك الزيادة تقل عن الالتزامات المعقودة في مونتيري. وطرحت أفكار بشأن زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية، شملت الجهود المتعلقة بتحسين التعاون الضريبي الدولي لتفادي التهرب من الضرائب وزيادة حصائلها.

تخفيف الدين

٧ - أشار العديد من المشاركين إلى عبء الدين الخارجي بوصفه عائقا كبيرا يواجه البلدان النامية، وأن تدابير تخفيف الدين تعتبر من ثم أساسية لتحرير الموارد اللازمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. ورئي أنه ينبغي ألا تقتصر تدابير تخفيف الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحدها. واقترح أحد المشاركين إنشاء فريق خبراء لتحليل آثار الدين الخارجي على البلدان النامية وتحديد الآليات الملائمة لتخفيض عبئه.

السياسات المحلية

٨ - يمثل النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتنمية. وقد أشير أيضا إلى ضرورة اتخاذ تدابير مباشرة بصورة أكبر للتصدي للفقر وتعزيز التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يمثل خفض معدل البطالة والاستثمار في التعليم والصحة إحدى الأولويات. وذكر بعض المشاركين ضرورة الإبقاء على الإنفاق في المجال الاجتماعي عند معدل عال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حتى في الأوقات التي تشهد تخفيضات مالية.

٩ - وينبغي أن تتبع البلدان طريقا للتنمية المستدامة يهدف إلى تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الانسجام الاجتماعي ويمنع الصراعات. وقد رئي أن السلام والأمن يعتبران شرطين أساسين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

١٠ - وفي سياق برامج المعونة ذكر أن البلدان النامية تحتاج إلى الإمساك بقدر أكبر بزمام المبادرة فيما يتعلق بالسياسات. وينبغي تعزيز مجالات بناء القدرات والحكم السديد والمساعدة التقنية في البلدان النامية في بيئة ديمقراطية.

١١ - ودعا المشاركون إلى تهيئة بيئة تجارية صالحة للمشاريع المحلية ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبرزت دعوات بصفة خاصة لإيجاد إطار عمل تنظيمي وقانوني موات وزيادة الشفافية وتدفق المعلومات بين الحكومات والمستثمرين. وأشار عدد من المتحدثين إلى مشكلة الفساد وآثارها على الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء. كما برزت دعوة للاضطلاع بمزيد من العمل لإصلاح البيئة السلبية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الاتساق والمساءلة ورصد التقدم

١٢ - أكد عدد من المشاركين ضرورة تقوية صوت البلدان النامية في النظام المالي والتجاري الدولي، بما في ذلك في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٣ - ولاحظ عدد من المشاركين أنه من الضروري أن تكون جميع الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي لتحقيق التقدم بموجب توافق آراء مونتيري، بما في ذلك من جانب مجتمع المانحين والبلدان النامية والمنظمات الحكومية الدولية، متسقة ومنسجمة مع النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.

١٤ - ودعي إلى تحسين التنسيق داخل مجتمع المانحين. ورئي أنه لضمان فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تعمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في شراكة وفي إطار من المساءلة المتبادلة.

١٥ - وجرى التشديد على ضرورة وأهمية رصد التقدم المحرز في توافق آراء مونتيري ومدى فعالية جميع الشركاء الإنمائيين في تحقيق النتائج. وقيل إنه يجري حاليا إنشاء آليات لاستعراض فعالية المساعدة الإنمائية بين مختلف الشركاء الإنمائيين، وإن الهدف من ذلك هو زيادة الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة.